



المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع الثالث

20
23

01

ملخص تنفيذي

03

الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي

- الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات قيادية
- مؤشر الإنتاج الصناعي
- مؤشر مدبري المشتريات
- التجارة الخارجية
- سوق العمل
- المالية العامة
- الأداء النقدي
- الأسعار
- نقاط البيع والسحوبات النقدية
- العقارات

02

الفصل الأول: الاقتصاد العالمي

- النمو الاقتصادي العالمي
- التضخم الاقتصادي العالمي
- تطورات التجارة العالمية
- المخاطر الاقتصادية



ملخص تنفيذي

آفاق الاقتصاد العالمي

على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات منذ أن واجه الاقتصاد العالمي أكبر صدمة له منذ 75 عامًا، فإن التعافي الاقتصادي المستمر لا يزال يواجه تحديات غير مسبوقة. حيث في الربع الثالث من عام 2023م، تباطأت وتيرة التعافي، متأثرة بالآثار السلبية للمراحل الأولية لجائحة كوفيد-19. وهناك عوامل مختلفة تعيق التعافي، بما في ذلك العواقب طويلة الأجل المترتبة على الجائحة، والصراع في أوكرانيا، والمخاطر الجيواقتصادية المتصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، العقبان المتكررة والتي تشمل تأثير تشديد السياسة النقدية الضروري للحد من التضخم، وسحب الدعم المالي وسط ارتفاع مستويات الديون، وتأثير الظروف المناخية القاسية.

ورغم ارتفاع مؤشرات المرونة الاقتصادية في وقت سابق من هذا العام، وإحراز تقدم كبير في خفض مستويات التضخم الرئيسية، فإن النشاط الاقتصادي الإجمالي لا يزال أقل من توقعات ما قبل الجائحة، وخاصة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وكان أقوى انتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث في عام 2023م تجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل الجائحة، في حين تشهد منطقة اليورو انتعاشًا أقل قوة، مع بقاء الناتج المحلي الإجمالي أقل من توقعات ما قبل الجائحة بنسبة 2.2%. وتعكس هذه الاختلافات التعرض بشكل أكبر لعواقب الصراع في أوكرانيا، والصدمات التجارية، وارتفاع أسعار الطاقة. وفي الصين، يساهم التباطؤ الناجم عن الجائحة في عام 2022م وأزمة القطاع العقاري في خسارة الإنتاج بنحو 4.2%، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وتشهد الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى تعافياً أضعف، وخاصة في الدول منخفضة الدخل، حيث تتجاوز خسائر الإنتاج 6.5%. وتتفاقم التحديات التي تواجهها الدول منخفضة الدخل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة، مما يجعل أكثر من نصف الدول معرضة لخطر الانهيار الشديد أو في حالة الانهيار فعلياً. تشير التوقعات الاقتصادية العالمية لعام 2023م أن يبلغ نمو الإنتاج العالمي 3.4% (حوالي 3.6 تريليون دولار بأسعار 2023م)، وهو ما يقل عن توقعات ما قبل الجائحة (3.6%).

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بمعدل 4.4% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، ويعكس هذا الانخفاض تراجع الأنشطة النفطية بمعدل 17.0% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي. في حين ارتفعت الأنشطة غير النفطية بمعدل 3.5% نتيجة الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي، وكذلك نمت الأنشطة الحكومية بمعدل 1.9%.

السياسات المالية والنقدية

تراجعت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 14.4% على أساس سنوي لتصل إلى 258.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، وفي المقابل ارتفعت المصروفات العامة للدولة بنسبة 2.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك في ظل الاستمرار في الإصلاحات المالية وتحقيق المستهدفات. وحققت الميزانية العامة عجزاً مالياً قدره 35.8 مليار ريال، وفي ظل السياسات المعززة للاستدامة المالية، لا يعتبر هذا العجز مقلقاً نتيجة قوة ومثانة الاقتصاد السعودي.

ارتفع إجمالي عرض النقود (ن3) على أساس سنوي بواقع 8.0% في الربع الثالث لعام 2023م مدعومًا بنمو النقد المتداول خارج المصارف والودائع الزمنية والادخارية وبانخفاض الودائع تحت الطلب والودائع الأخرى شبه النقدية. وحقق الائتمان المصرفي نموًا سنويًا بمقدار 9.9% في نفس الربع مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ماعدا أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وأنشطة الصناعات التحويلية. وواصل البنك المركزي السعودي «ساما» رفع معدل الفائدة خلال الربع الثالث من عام 2023م بالتزامن مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 6.1% في الربع الثالث لعام 2023م.

الإنتاج الصناعي

بنهاية الربع الثالث 2023م-سبتمبر- شهد الرقم القياسي للإنتاج الصناعي انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 11.2%، متأثراً بتراجع الكميات المنتجة من النفط، فيما ساهمت العوامل الأخرى المؤثرة في إنتاج الصناعات التحويلية كالطلب المحلي واستمرار توسع المشاريع الحكومية والاستثمار المحلي الصناعي في استمرار الأداء الإيجابي للمؤشر.

التجارة الخارجية

تراجع فائض الميزان التجاري بنسبة 53.8% في الربع الثالث من عام 2023م، ليلغ 99.9 مليار ريال، مقابل 216.2 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. يعود هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 24.9% لتبلغ 299.8 مليار ريال، وارتفاع الواردات بنسبة 9.4%، لتبلغ 200 مليار ريال.

سوق العمل

إن ما يشهده الاقتصاد السعودي وسوق العمل على وجه الخصوص من أداء إيجابي قد انعكس على ارتفاع معدل التوظيف والمشاركة الاقتصادية، حيث انخفض معدل البطالة بين السعوديين في الربع الثالث من عام 2023م إلى 8.6%، من 9.9% في الربع المماثل من العام السابق، ويُعزى هذا التحسن إلى تأثير زيادة حجم سوق العمل الإجمالي والطلب على العمالة، وسياسات التوظيف الناجحة وتمكين المرأة واستمرار الدولة في تنفيذ المشروعات الكبرى.

الأسواق والأعمال

ارتفع مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي ليسجل 57.2 نقطة بنهاية الربع الثالث 2023م -سبتمبر- ليصبح أعلى من متوسطه على المدى الطويل والبالغ 56.9 نقطة، يشير ذلك إلى استمرار التحسن في القطاع الخاص غير النفطي، ويتزامن ذلك مع التوسع في النشاط التجاري وزيادة الأعمال الجديدة في شهر سبتمبر بدرجة أكبر مقارنة بالشهر السابق، وللازال مؤشر مديري المشتريات محافظاً على مستواه -المتوسط الربعي- في منطقة التوسع على الرغم من أنه شهد تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2023م.

واستمر النمو الإيجابي للأنشطة غير النفطية في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 3.6% على أساس سنوي، بالرغم من التحديات التي ما زالت تواجهها الأسواق العالمية المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين وتأثيرهما السلبي على أداء الكثير من الأنشطة الاقتصادية.

الفصل الأول الاقتصاد العالمي

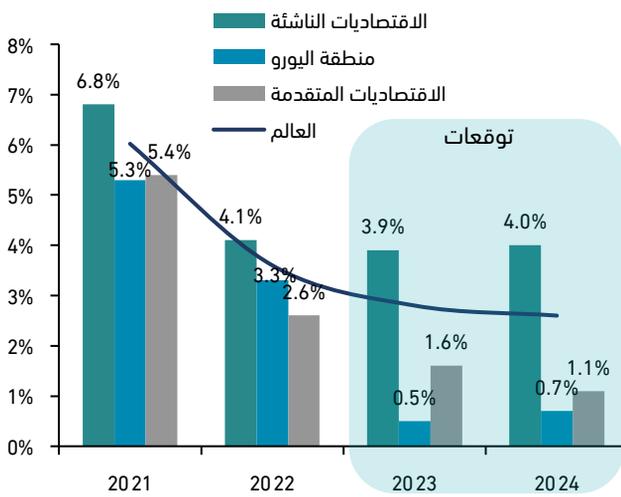
على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات منذ أن واجه الاقتصاد العالمي أكبر صدمة له منذ 75 عامًا، فإن التعافي الاقتصادي المستمر لا يزال يواجه تحديات غير مسبوقة. وفي الربع الثالث من عام 2023م، تباطأت وتيرة التعافي، متأثرة بالآثار السلبية للمراحل الأولية لجائحة كوفيد-19. وهناك عوامل مختلفة تعيق التعافي، بما في ذلك العواقب طويلة الأجل المترتبة على الجائحة، والصراع في أوكرانيا، والمخاطر الجيواقتصادية المتصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل العقبات المتكررة تأثير تشديد السياسة النقدية الضروري للحد من التضخم، وسحب الدعم المالي وسط ارتفاع مستويات الديون، وتأثير الظروف المناخية القاسية.

النمو الاقتصادي العالمي

مرت أكثر من ثلاث سنوات على تعرض الاقتصاد العالمي لصدمته الأكبر خلال الـ 75 عامًا الماضية، حيث مازالت تستمر عملية التعافي الاقتصادي والتي تواجه تحديات غير مسبوقة، كما تتسم بتفاوتات كبيرة بين المناطق المختلفة. وفي الربع الثالث من عام 2023م، تباطأت وتيرة عملية التعافي مقارنة بالوتيرة السريعة في مرحلة التعافي الأولية لجائحة كوفيد-19. هناك عدة عوامل تعوق عملية التعافي، بعضها يعكس العواقب طويلة الأمد للجائحة، والصراع في أوكرانيا، وتزايد المخاطر الجيواقتصادية. كما أن هناك عقبات أخرى دورية، تشمل تأثيرات تشديد السياسة النقدية للحد من التضخم، وسحب الدعم المالي في ظل مستويات الديون المرتفعة، وتأثير الظروف المناخية الشديدة.

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي

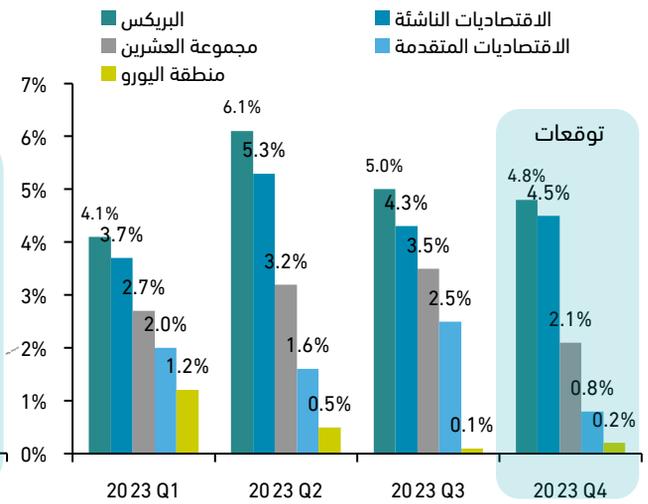
(نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg

الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي

(نسبة مئوية، أساس سنوي)

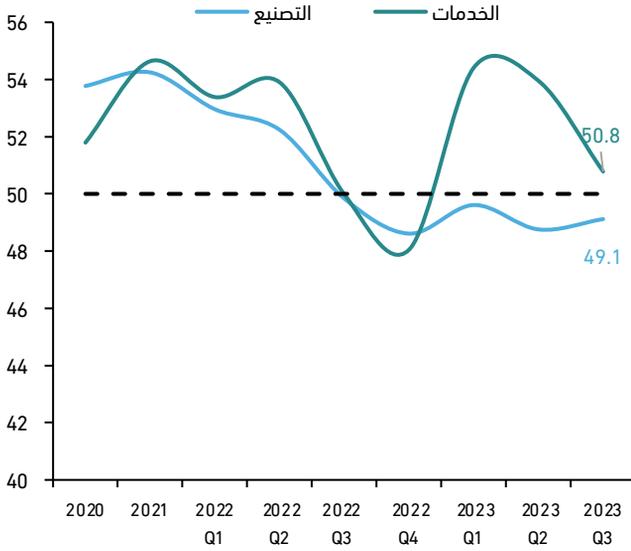


المصدر: Bloomberg

وعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات المرونة الاقتصادية في وقت سابق من هذا العام والتقدم الملحوظ في خفض مستوى التضخم الرئيسي، فإن النشاط الاقتصادي لا يزال أقل من التوقعات السابقة لفترة ما قبل الجائحة، خاصة في الأسواق الناشئة والدول النامية. حيث كانت أقوى عملية تعافي بين الاقتمادات الكبرى في الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي مستويات ما قبل الجائحة في عام 2023م. بينما شهدت منطقة اليورو تعافيًا أبطأ، حيث يظل الناتج المحلي الإجمالي 2.2% دون التوقعات السابقة للجائحة. ويعكس ذلك التعرض المتزايد لتبعات الصراع في أوكرانيا والصدمة التجارية الناتجة عنه، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة في الصين، يسهم التباطؤ الناتج عن الجائحة في عام 2022م وأزمة قطاع العقارات في مفاومة خسائر الإنتاج بنسبة حوالي 4.2%، مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة. وقد شهدت الاقتمادات الناشئة والبلدان النامية الأخرى تعافيًا أضعف، خاصة في الدول منخفضة الدخل، حيث بلغت خسائر الإنتاج أكثر من 6.5%. وتزايدت الصعوبات التي تواجهها الدول منخفضة الدخل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملة، مما ترك أكثر من نصف هذه الدول معرضة لخطر الانهيار الشديد أو أنها في حالة انهيار بالفعل. ومن المتوقع على الصعيدين العالمي والاقتصادي لعام 2023م أن يكون الإنتاج العالمي 3.4% (أو حوالي 3.6 تريليون دولار بأسعار عام 2023م) دون التوقعات السابقة للجائحة.

الشكل (4): مؤشر مديري المشتريات في العالم

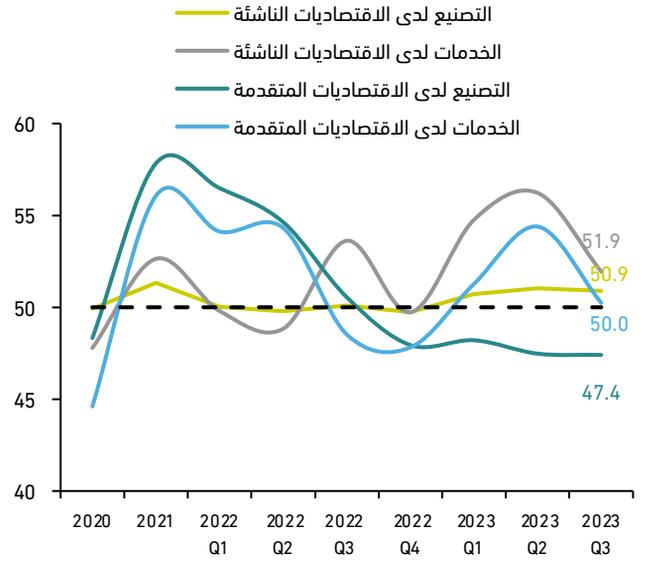
(نقطة)



المصدر: S&P

الشكل (3): مؤشر مديري المشتريات في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة

(نقطة)



المصدر: S&P

وقد انتعش استهلاك القطاع الخاص في الاقتصادات المتقدمة بشكل أسرع منه في الأسواق الناشئة والدول النامية، مدفوعًا بإعادة الفتح المبكر الذي سهله توافر اللقاحات الفعّالة وشبكات الأمان القوية وزيادة التحفيز السياسي، وزيادة إمكانية العمل عن بُعد. وقد عززت هذه العوامل مدخرات الأفراد خلال الجائحة، وأصبح استهلاك الأسر الآن يتماشى على نطاق واسع مع اتجاهات ما قبل الجائحة. ومن بين الاقتصادات المتقدمة، كان الاستهلاك الخاص أقوى في الولايات المتحدة الأمريكية منه في منطقة اليورو، حيث تلقت الأسر تحويلات مالية أكبر في أوائل الجائحة وأنفقت المدخرات المرتبطة بها بشكل أسرع. ويحظى هذا بالدعم بالرغم من ارتفاع أسعار الطاقة نتيجةً لصراع أوكرانيا، وبيئة ثقة ضعيفة نسبيًا وسط أسواق العمل الأمريكية الأكثر تشددًا، والتي دعمت الدخول الحقيقية.

تعكس الاختلافات في أداء سوق العمل بين المناطق التباين في الإنتاج والاستهلاك. حيث يُقدّر أن معدلات التوظيف والمشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة تتجاوز اتجاهات ما قبل الجائحة، لكنها تظل أقل بكثير في الأسواق الناشئة والدول النامية، مع خسائر أكبر في الإنتاج والحماية الاجتماعية. والدول التي تتمتع بأضيق هامش مالي هي أيضا تلك التي تشهد أكبر نقص في فرص العمل. ومن بين الاقتصادات المتقدمة، شهدت منطقة اليورو مكاسب توظيف أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، وربما يعكس ذلك الاستخدام الأكثر انتشارًا في الأولى لبرامج الاحتفاظ بالعمال المستندة إلى نموذج العمل القصير الأجل الألماني، والذي يحمي دخل العمال ويسمح للشركات بالاحتفاظ برأس مالها البشري، مما يقلل من عمليات تسريح العمال المكلفة وإعادة التوظيف والتدريب. وفي منطقة اليورو، ساعدت هذه البرامج على تعزيز التوظيف خلال أصعب مراحل الأزمة وتسريع عملية التعافي بمجرد إعادة فتح الاقتصاد.

من ناحية أخرى، هبطت الاستثمارات بشكل عام وموحد إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة على مستوى العالم. حيث أظهرت الشركات تراجعًا في سياستها التوسعية وتحمل المخاطر نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وسحب الدعم المالي، وأفاق أكثر تشائمًا للطلب المحلي، وتشديد شروط الائتمان، وتزايد التحفظات بشأن المخاطر الجيواقتصادية.

وعليه يتوقع استمرار تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام خلال الربع الرابع من العام الحالي وحتى النصف الأول من العام القادم وذلك نتيجةً لثلاث عوامل أساسية:

أولاً: تناقص المدخرات التي تم بناؤها خلال فترة الجائحة: والذي دعم المستهلكين حتى الآن في الاقتصادات المتقدمة، خاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني وجود موارد أقل للأسر للاستفادة منها مع معاناتهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة وتشديد ظروف الائتمان في ظل توقعات استمرار التشديد النقدي لفترة أطول.

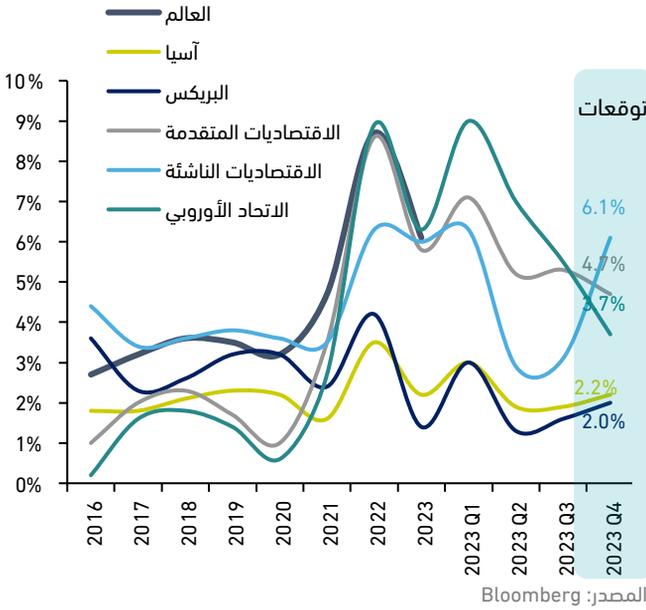
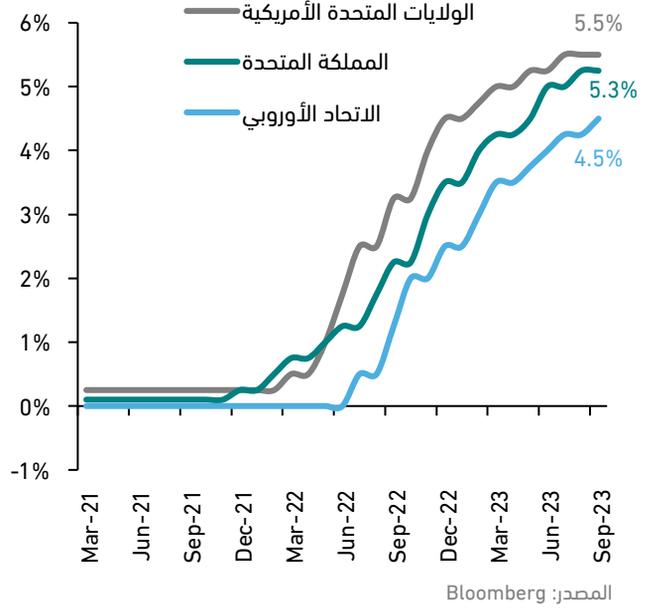
ثانياً: تباطؤ التعافي في الخدمات: تقترب مستويات السياحة العالمية من مستويات ما قبل الجائحة في معظم المناطق. جاءت استعادة السفر خلال الفترة من 2021-2023م مع تعافي اقتصادي قوي خاصةً في الاقتصادات ذات الحصة الكبيرة من الأنشطة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي. كانت هذه الاقتصادات قد عانت من انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي عند بداية الجائحة. ولكن مع وصول تعافي السياحة لأقصى مستوى لها، يتلاشى تأثيرها في دفع النمو. تشير المؤشرات الرائدة لقطاع الخدمات إلى نمو أضعف في الاقتصادات التي كانت قد شهدت سابقاً انتعاشاً قوياً.

ثالثاً: تباطؤ التصنيع المستمر: تشير البيانات الحديثة إلى تباطؤ عام أو انكماش في قطاع التصنيع، مع انخفاض في الإنتاج الصناعي والاستثمار والتجارة الدولية السلعية. يعكس هذا التراجع التأثير المشترك للتغير بعد الجائحة نحو الاستهلاك من قطاع التصنيع إلى قطاع الخدمات، وضعف الطلب الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وشروط الائتمان الأكثر تشدداً، واستمرار حالة عدم اليقين العام.

بدأت العوامل الداعمة للتعافي في الصين في التلاشى بعد موجة إعادة فتح الاقتصاد بسبب جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2023م. وتباطأ النمو من 8.9% في الربع الأول من عام 2023م إلى 4.0% في الربع الثاني. ومع الركود الاقتصادي الكبير وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، انخفض التضخم إلى ما يقدر بنحو 0.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023م.

وتشير المؤشرات إلى مزيد من الضعف، حيث تعد الأزمة التي يعاني منها القطاع العقاري في البلاد أهم العوامل التي تعيق النمو. وبدأت تنتشر الضائقة العقارية إلى المطورين الأكبر في السوق، حيث يواجه مطورو العقارات قيوداً شديدة على التمويل تمنعهم من إكمال المشروعات. وهذا يقلل ثقة مشتري المنازل ويطيل فترة الانكماش في قطاع العقارات. وفي الوقت نفسه، تستمر الاستثمارات العقارية وأسعار الإسكان في الانخفاض، مما يضغط على إيرادات الحكومات المحلية من مبيعات الأراضي ويزيد من مخاطر استدامة المالية العامة.

وقد أثرت هذه التطورات، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين في سوق العمل، والتي انعكست على ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، والتي وصلت إلى أكثر من 20% في يونيو 2023م، على الاستهلاك. ولا تزال ثقة المستهلك ضعيفة على الرغم من إعادة فتح الاقتصاد في الربع الأول. كما يضعف الإنتاج الصناعي، والاستثمار التجاري، والصادرات، وهو ما يعكس مزيجاً من تراجع الطلب الخارجي وعدم اليقين الجيوسياسي. إن مصدري السلع الأساسية والبلدان التي تشكل جزءاً من سلسلة التوريد الصناعية الآسيوية هي الأكثر عرضة لمخاطر تباطؤ الاقتصاد في الصين.



شهد التضخم الإجمالي العالمي انخفاضًا كبيرًا من ذروته البالغة 11.6% في الربع الثاني من عام 2022م إلى 5.3% في الربع الثالث من عام 2023م. وفي الاقتصادات الكبرى، تراوح التضخم الرئيسي في الربع الثالث من عام 2023 من 0.1% في الصين إلى 2.8% في منطقة اليورو و2.7% في الولايات المتحدة. وقد صاحب هذا الانخفاض تباين بين الدول في معدل التضخم الرئيسي، مما يشير إلى عودة التوزيع العالمي للتضخم لمعدلاته الطبيعية منذ الارتفاع الكبير في عام 2022م.

ويُعزى الانخفاض في التضخم الإجمالي في المقام الأول إلى انخفاض أسعار الطاقة، وبدرجة أقل، أسعار المواد الغذائية. وعلى الرغم من الانتعاش في شهر يوليو، إلا أن أسعار النفط الخام انخفضت خلال عام 2023م وهي أقل بكثير من الذروة التي بلغت في يونيو 2022م بسبب انخفاض الطلب العالمي متأثرًا بتشديد السياسة النقدية العالمية. وقد تم تعويض القيود المفروضة على العرض من قبل أوبك+ جزئيًا من خلال النمو القوي في إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في أوبك، وخاصة الولايات المتحدة. ولا تزال أسعار الغاز الطبيعي أيضًا أقل من ذروتها في عام 2022م، وذلك بفضل التخزين والإمدادات الوفيرة من النرويج وشمال إفريقيا. وانخفضت أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف في عام 2023م، مع انخفاض الطلب الذي قابله انخفاض العرض، ولا سيما الناجم عن انسحاب روسيا من مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو، مما أدى إلى انخفاض إمدادات القمح في السوق العالمية. وقد ساهمت عودة سلاسل التوريد إلى معدلاتها الطبيعية بشكل أكبر في انخفاض التضخم الإجمالي في معظم البلدان.

وكانت محركات التضخم الأساسي عبارة عن مزيج من ضغوط الطلب، التي انعكست على سوق العمل، والآثار المؤقتة للخدمات السابقة، بما في ذلك تلك الناشئة عن تحولات العرض في مختلف الصناعات. وقد تباينت أدوار هذه العوامل بشكل كبير عبر الاقتصادات. فمن ناحية، نتجت ضغوط الطلب في بعض الاقتصادات المتقدمة عن المدفوعات المالية الكبيرة للأسر في فترة جائحة كوفيد-19، وكذلك عن التحفيز الناتج من السياسة النقدية في وقت مبكر من الجائحة، مما دعم تعافي الإنفاق الاستهلاكي. وقد انخفضت هذه الضغوط الناجمة عن السياسات النقدية والمالية بشكل كبير خلال الربع الثالث من العام الحالي.

ومن ناحية أخرى، تشمل التأثيرات المؤقتة آثار صدمات الأسعار النسبية، وخاصة تلك المتعلقة بأسعار الطاقة، على الأسعار والتكاليف في الصناعات الأخرى من خلال مدخلات سلسلة التوريد والطلب على الأجور. والتي تمثل إحدى القنوات المهمة في ارتفاع توقعات التضخم على المدى القصير، وهو ما له آثار على تحديد الأجور والأسعار. ويشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن صدمات حركات الأسعار النسبية السابقة في منطقة اليورو والمملكة المتحدة، وخاصة تلك الناجمة عن صدمات أسعار الطاقة المرتبطة بعوامل خارجية، لعبت مؤخرًا دورًا أكبر مما كان عليه في دفع التضخم الأساسي.

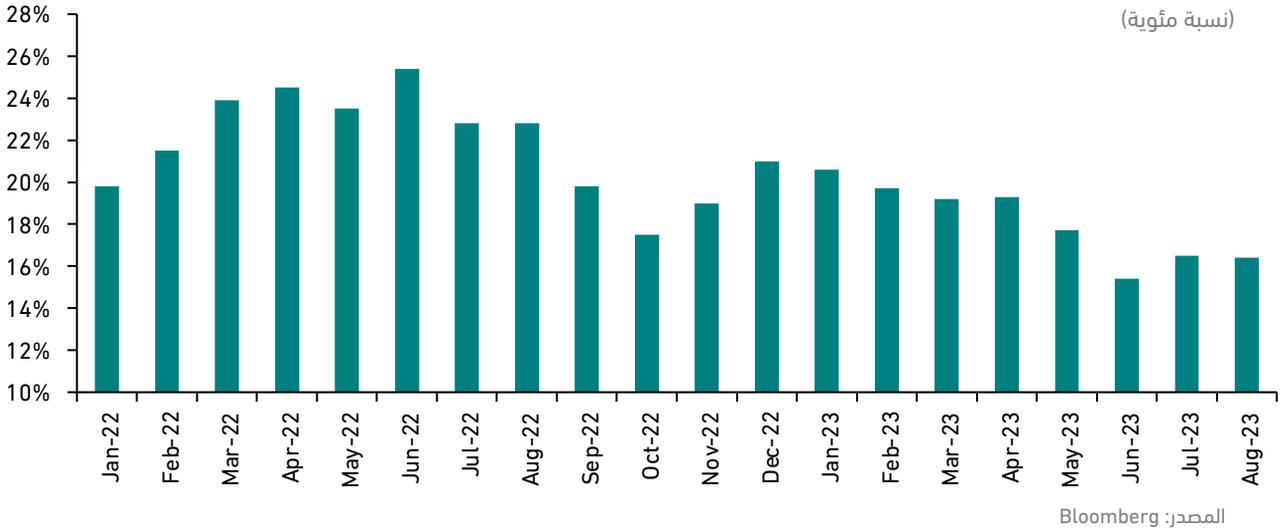
وفي الولايات المتحدة، كان ضيق سوق العمل محركًا هامًا. وعلى الرغم من أن أسواق العمل لا تزال متشددة، فإن الانخفاض الأخير في نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل يشير إلى تراجع سوق العمل لمستويات ما قبل الجائحة. وظل نمو الأجور تحت السيطرة، مع عدم استقرار تقلبات أسعار الأجور، لا سيما عندما تتسارع الأسعار والأجور معًا لفترة طويلة. وفي الوقت نفسه، تشير الأدلة إلى أن الأجور للفئات ذات الدخل المنخفض ارتفعت بوتيرة أسرع من المتوسط، مما أدى إلى اختلال توزيع الأجور.

قد ارتفعت أرباح الشركات بقوة على مدى العامين الماضيين، مع ارتفاع الأجور بشكل أبطأ من ارتفاع الأسعار. بالنسبة للولايات المتحدة ومنطقة اليورو، يُظهر تحليل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض تكاليف العمالة في المرحلة المبكرة من الجائحة (2020-2021م)، حيث شكلت الأرباح المساهم الأكبر في ارتفاع التضخم. ومع ذلك، منذ عام 2022م، ساهم ارتفاع تكاليف العمالة بحصة متزايدة في ارتفاع الأسعار، خاصة في الولايات المتحدة. إن ارتفاع الأرباح لا يشير بالضرورة إلى زيادة القوة الاحتكارية، حيث تعمل الشركات عمدًا على الحد من الإمدادات لرفع الأسعار بما يتجاوز التكلفة الحدية. ومن الممكن أن ترتفع الأرباح عندما تلتقي الزيادة في الطلب مع قيود العرض أو عندما تشتد قيود العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن لا يتم تعديل الأجور على الفور. حيث من المتوقع أن تتآكل الأرباح مع بدء ارتفاع الأجور. وبناءً على ذلك، يشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي المستند إلى بيانات على مستوى الشركات إلى تغير طفيف في هوامش الربح للشركات (الأسعار التي تتجاوز التكلفة الحدية) عبر مختلف القطاعات في الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال الفترة 2019-2022م. وبالمثل، خلصت دراسات أخرى إلى أنه على الرغم من الزيادات في حصة الأرباح، فإن هوامش ربح الشركات لم تتغير أو انخفضت عبر عدة قطاعات في ألمانيا وإيطاليا خلال عام 2022م. وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع قوة السوق لم يساهم بشكل كبير في ارتفاع التضخم في عام 2022م. علاوة على ذلك، هناك بعض الأدلة على أنه منذ عام 2022م، شكّل ارتفاع تكاليف العمالة حصة أكبر بكثير من زيادات الأسعار في الولايات المتحدة مقارنة بالأرباح.

وقد تراجعت الضغوط الحادة في القطاع المصرفي. حيث ظلت المخاوف المصرفية التي حدثت في مارس 2023م تحت السيطرة واقتصرت على البنوك الإقليمية التي تعاني من المشاكل في الولايات المتحدة وسويسرا بسبب الاستجابة السريعة من السلطات في كلا البلدين. وتشير الدلائل إلى أن السياسة النقدية المتشددة بدأت تشق طريقها عبر النظام المالي. وتشير دراسات الإقراض في الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن البنوك قيدت الوصول إلى الائتمان بشكل كبير خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن تستمر في القيام بذلك في الأشهر المقبلة. وهناك أيضًا دلائل واضحة على أن تشديد شروط الائتمان يؤثر بشكل متزايد على النشاط الحقيقي. وفي الاقتصادات المتقدمة، تقلص الطلب على الائتمان والاستثمار في النصف الأول من العام، مما يعكس تقلص العرض وكذلك انخفاض الطلب على الائتمان، حيث بدأت العديد من الشركات في تقليص ديونها استجابة لارتفاع أسعار الفائدة والقدرة الإنتاجية الفائضة. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى وضع البنوك تحت ضغوط متزايدة في الاقتصادات الكبرى، سواء بشكل مباشر (من خلال ارتفاع تكاليف التمويل) أو بشكل غير مباشر (مع تدهور جودة الائتمان). وقد بدأت أسواق الإسكان في الاستجابة بالفعل، مع تباطؤ أسعار المساكن أو انعكاسها منذ بداية دورة التشديد في العديد من الدول، لكن ارتفعت معدلات الإفلاس في بعض الاقتصادات (حيث ارتفعت بنسبة 20% في الولايات المتحدة على مدى العام الماضي).

التجارة العالمية

الشكل (7): مؤشر التجارة العالمي

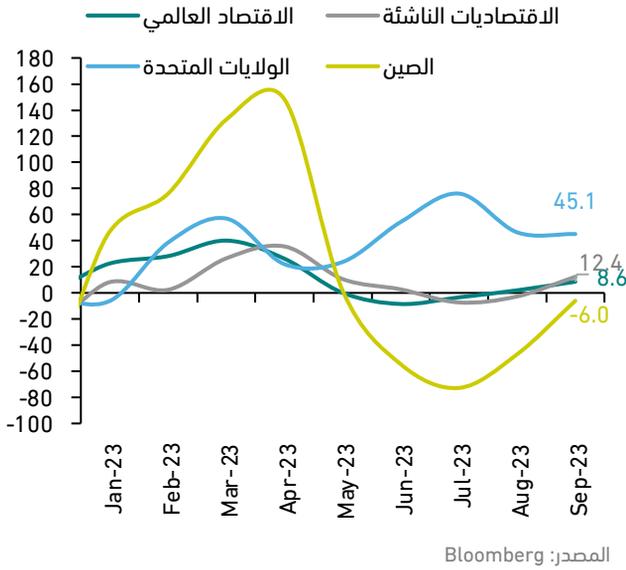


من المتوقع أن ينخفض نمو التجارة العالمية من 5.1% في عام 2022م إلى 0.9% في عام 2023م، قبل أن ينتعش إلى 3.5% في عام 2024م، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط البالغ 4.9% في الفترة بين 2000-2019م. ولا يعود الانخفاض المتوقع في عام 2023م لمسار الطلب العالمي فحسب، بل أيضًا إلى التحول نحو الخدمات المحلية، والآثار المتأخرة لارتفاع قيمة الدولار التي تعيق التجارة بسبب انتشار فواتير المنتجات بالدولار، وتساعد وتيرة التضخم. وفي عام 2022م، فرضت الدول ما يقرب من 3000 قيدًا تجاريًا جديدًا، وهي زيادة كبيرة بعد أن بلغت أقل من 1000 قيدًا في عام 2019م.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن تتقلص أرصدة الحساب الجاري العالمية في عام 2023م، بعد الزيادة الكبيرة في عام 2022م. وكما هو مبين في تقرير صندوق النقد الدولي عن القطاع الخارجي لعام 2023م، فإن الزيادة في أرصدة الحساب الجاري في عام 2022م كان مدفوعًا إلى حد كبير بارتفاع أسعار السلع الأساسية الناجم عن الصراع في أوكرانيا، مما أدى إلى توسع في الموازين التجارية للنفط والسلع الأساسية الأخرى. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتقلص الأرصدة العالمية تدريجيًا مع انخفاض أسعار السلع الأساسية. وصلت أوضاع أرصدة الدائنين والمدينين إلى مستويات عالية تاريخيًا في عام 2022م، وهو ما يعكس في المقام الأول اتساع أرصدة الحساب الجاري. ومن المتوقع أن تظهر هذه المراكز اعتدالًا طفيفًا على المدى المتوسط مع تضيق أرصدة الحساب الجاري تدريجيًا. وفي بعض الاقتصادات النامية، يظل إجمالي الخصوم الخارجية مرتفعًا تاريخيًا ويشكل خطر التعرض لضغوط خارجية.

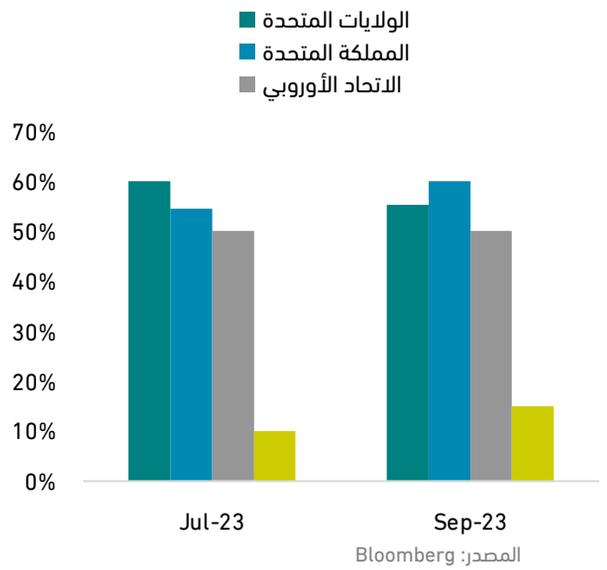
الشكل (9): مؤشر التباين الاقتصادي

(نقطة)



الشكل (8): احتمالية الركود

(نسبة مئوية)



أصبحت المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي أكثر توازنًا خلال الربع الثالث من عام 2023م، مع انخفاض المخاطر السلبية، وتساهم مرونة النشاط الاقتصادي والاتجاهات الهبوطية غير المتوقعة للتضخم في هذا التحول. ومع ذلك، لا تزال المخاوف قائمة بشأن التضخم العالمي واحتمال حدوث ركود، مما يؤدي إلى استمرار الميل السلبي في المخاطر التي تهدد النمو العالمي.

وقد تضاءل خطر الركود الحاد مع انخفاض احتمال تباطؤ النمو العالمي إلى أقل من 2% في عام 2023م مع ارتفاعه في عام 2024م. بالإضافة إلى ذلك، تراجع احتمال ارتفاع التضخم الأساسي في عام 2024م عما كان عليه في عام 2023م بشكل كبير.

المخاطر الصعودية:

- **انخفاض أسرع من المتوقع في التضخم الأساسي:** إن تراجع عوامل مثل التأثير القوي لانخفاض أسعار الطاقة، وضغط هوامش الربح، وانخفاض الوظائف الشاغرة، مما يؤدي إلى تخفيف الضغوط في أسواق العمل، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسرع في التضخم الأساسي، مما يدعم النمو الاقتصادي.
- **انتعاش أسرع في الطلب المحلي:** يمكن أن تساهم المدخرات الفائضة المتراكمة خلال الجائحة، وسوق العمل الأمريكية الأكثر إحكامًا، والدعم السياسي الأقوى في الصين، والاختراقات في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الخضراء، في انتعاش الطلب المحلي بشكل أسرع من المتوقع.

المخاطر السلبية:

- **مزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي في الصين:** تزايدت المخاطر في توقعات النمو في الصين، مما يترتب على ذلك آثارًا سلبية محتملة على الشركاء التجاريين. ويعتمد مدى التباطؤ على مدى فعالية الاستجابة السياسية للحكومة الصينية، وخاصةً في إعادة هيكلة القطاع العقاري.
- **التقلبات في أسعار السلع الأساسية:** تشكل الصدمات المناخية والجيوسياسية، بما في ذلك موجات الحر والجفاف والاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية من الغذاء والسلع، مخاطر. وقد تشدّد حدة الحرب في أوكرانيا والتوترات الجيوسياسية، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات في أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية الأخرى.
- **استمرار التضخم الأساسي:** من الممكن أن تساهم أسواق العمل الضيقة والطلب على الأجور في استمرار الضغوط التضخمية الأساسية، مما يعقد مهمة السياسة النقدية في استعادة استقرار الأسعار.
- **إعادة التسعير في الأسواق المالية:** قد تؤدي مفاجآت التضخم الصعودية الجديدة إلى إعادة تقييم السياسة النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في توقعات أسعار الفائدة وانخفاض أسعار الأصول وتشديد الأوضاع المالية.
- **تزايد ضائقة الديون:** على الرغم من تخفيف الأوضاع المالية العالمية، فقد تم تشديد معايير الاقتراض، وظلت تكاليف الاقتراض مرتفعة بالنسبة للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يشكل مخاطر التعرض لضائقة الديون.
- **تفاقم المخاطر الجيواقتصادية:** قد تؤدي التوترات الجيوسياسية المستمرة إلى زيادة القيود المفروضة على التجارة، وتحركات رؤوس الأموال، والمدفوعات الدولية، مما يعيق التعاون المتعدد الأطراف والتأثير سلبًا على الرضاء العالمي.
- **استمرار الاضطرابات الاجتماعية:** قد يؤثر تجدد الاضطرابات الاجتماعية المحتمل، بسبب الزيادات المستقبلية في أسعار الغذاء والوقود، سلبًا على النشاط الاقتصادي، خاصةً في البلدان ذات المرونة المحدودة في السياسات الاقتصادية.

جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الثالث 2023م ¹	معدل التضخم (%) سبتمبر 2023م	أسعار الفائدة الرسمية (%) سبتمبر 2023م	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) سبتمبر 2023م ²	مؤشر مديري المشتريات (نقطة) سبتمبر 2023م
الولايات المتحدة	2.9	3.7	5.5	-0.2	49.8
الصين	4.9	0.0	3.5	4.5	50.6
إيطاليا	0.3	5.1	4.5	-2.0	46.8
فرنسا	0.7	4.9	4.5	-0.1	44.2
المملكة المتحدة	0.6	6.7	5.3	1.5	44.3
ألمانيا	-0.8	4.5	4.5	-3.7	39.6
الاتحاد الأوروبي	0.5	4.3	4.5	-6.9	43.4
إندونيسيا	5.2	2.3	5.8	-	52.3
كندا	1.1	3.8	5.0	0.6	47.5
اليابان	1.6	3.0	-0.1	-4.4	48.5
روسيا	4.9	6.0	13.0	5.6	54.5
أستراليا	2.1	5.6	4.1	1.6	54.5
البرازيل	3.4	5.2	12.8	0.6	49.0
المكسيك	3.6	4.5	11.3	3.9	49.8
الهند	7.8	5.0	6.5	5.8	57.5
السعودية	-4.4	1.7	6.0	-11.2	57.2
تركيا	3.8	61.5	30.0	4.0	49.6
كوريا الجنوبية	1.4	3.7	3.5	3.0	49.9
الأرجنتين	-4.9	138.3	118.0	-3.6	-
جنوب إفريقيا	1.5	5.4	8.3	-4.3	49.9

المصدر: Bloomberg، 2023م.

*1 الربع الثاني 2023م لإيطاليا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وإندونيسيا وكندا واليابان وروسيا وأستراليا والبرازيل والمكسيك والهند وتركيا والأرجنتين وجنوب أفريقيا.

*2 يونيو 2023م لأستراليا.

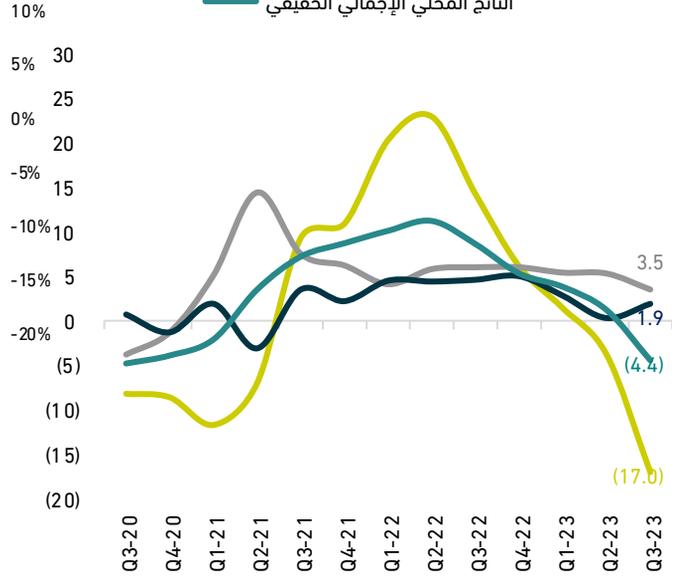
الفصل الثاني الاقتصاد السعودي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة انخفاضًا بنسبة 4.4% في الربع الثالث من عام 2023م؛ نتيجة لانخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 17.0% مقارنة بالربع المماثل له من العام السابق مع قرار خفض إنتاج النفط الطوعي. بينما حققت الأنشطة غير النفطية نموًا بنسبة 3.5% على أساس سنوي مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي تشهده كافة القطاعات، خصوصًا على مستوى الاستثمار والصناعات التحويلية، وحققت الأنشطة الحكومية نموًا على أساس سنوي بنسبة 1.9%.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الشكل (10): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

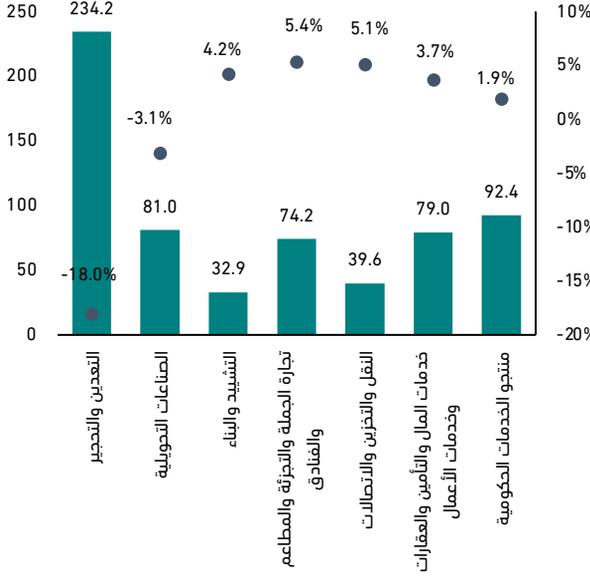
(نسبة مئوية، أساس سنوي)
 الأنشطة النفطية
 الأنشطة غير النفطية
 الأنشطة الحكومية
 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (11): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الربع الثالث 2023م

■ الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (مليار ريال، يسار)
 ● معدل نمو الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية، أساس سنوي، يمين)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضًا بنسبة 4.4% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، ويعزى ذلك لانخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 17.0% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. وذلك نتيجة استمرار خفض إنتاج النفط السعودي الطوعي بمقدار 1.5 برميل يوميًا وتراجع أسعار النفط، مع مواصلة المملكة لسياستها الداعمة لضبط الأسواق النفطية. كما نمت الأنشطة غير النفطية بمعدل 3.5% على أساس سنوي، وقد انعكس الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي على استمرار حالة التفاؤل في المستقبل، بالإضافة إلى نمو الأنشطة الحكومية بمعدل 1.9%.

وكانت نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 48.1% في الربع الثالث من عام 2023م، في حين ساهمت الأنشطة النفطية بنسبة بلغت 35.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت الأنشطة الحكومية بمعدل 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي، نجد أن نشاط "التعدين والتعجير" سجل أعلى معدل مساهمة، حيث بلغ 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الرغم من انخفاض نموه بنسبة 18.0% خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، لتبلغ قيمته 234.2 مليار ريال.

وسجل ثاني أكبر نشاط في الاقتصاد السعودي "الخدمات الحكومية" مساهمة بلغت 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونموًا سنويًا بلغ 1.9% خلال الربع الثالث من عام 2023م، نتيجة التوسع في تقديم الخدمات الحكومية وتطويرها. وقد بلغت قيمته 92.4 مليار ريال.

في حين سجل ثالث أكبر نشاط "الصناعات التحويلية" مساهمة بلغت 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بتراجع بلغ 3.1% خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي لتبلغ قيمته 81.0 مليار ريال.

مؤشرات قيادية

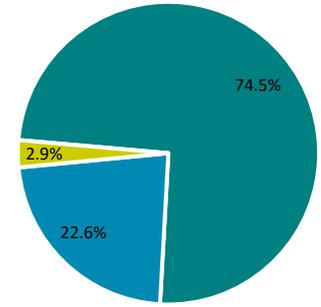
مؤشر الإنتاج الصناعي

الشكل (13): الأداء الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



الشكل (12): الأهمية النسبية لمكونات مؤشر الإنتاج الصناعي
(نسبة مئوية)

■ الصناعات التحويلية ■ التعدين واستغلال المحاجر ■ إمدادات الكهرباء والغاز



بنهاية الربع الثالث 2023م-سبتمبر- سجل مؤشر الإنتاج الصناعي انخفاضاً بنسبة 11.2% على أساس سنوي، ويعد هذا التراجع استمراراً لتباطئه في الأشهر الأخيرة منذ أبريل 2022م.

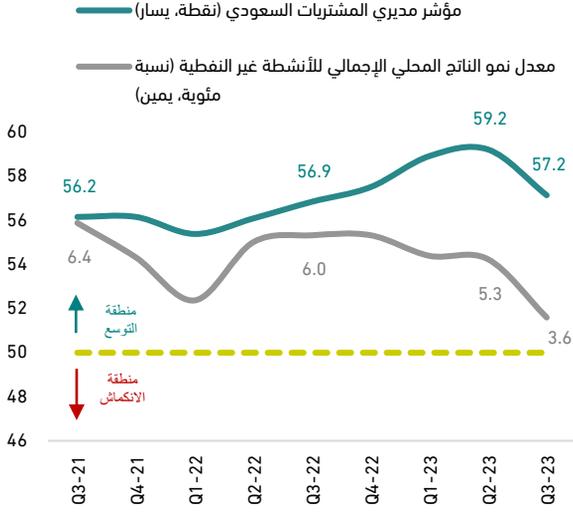
ويأتي هذا الأداء للمؤشر نتيجةً لتراجع نشاط التعدين واستغلال المحاجر -يشمل إنتاج النفط- والذي يمثل 74.5% من وزن المؤشر، إذ انخفض بنسبة 18.7% على أساس سنوي، خاصةً مع تراجع الصادرات النفطية في الأشهر الأخيرة بالتزامن مع استمرار المملكة في تطبيق السياسات الداعمة لضبط الأسواق النفطية من خلال خفض الإنتاج.

وأظهرت بيانات نشاط الصناعات التحويلية ارتفاعاً إيجابياً مستمراً، حيث ارتفع بنسبة 6.7% في شهر سبتمبر 2023م على أساس سنوي، وارتفع بنسبة 1.0% بالمقارنة مع شهر أغسطس 2023م، وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي السنوي له والذي يعتبر أفضل من الشهر السابق إلا أنه أقل تسارعاً من الأشهر السابقة خلال الفترة من مارس 2022م حتى مايو 2023م وبمتوسط نمو بلغ 20.7%. يأتي ذلك بالتزامن مع استمرار تراجع قيم أهم منتجات الصادرات غير النفطية وهما: "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" و"اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" بنسبة 34.6% و19.0% على التوالي، مقارنةً بالفترة المماثلة من عام 2022م، ويعود انخفاض تصدير البتروكيماويات إلى ارتفاع كمية إنتاج البتروكيماويات في الصين، فيما ساهمت العوامل الأخرى المؤثرة في إنتاج الصناعات التحويلية كالطلب المحلي واستمرار توسع المشاريع الحكومية والاستثمار المحلي الصناعي في استمرار الأداء الإيجابي له.

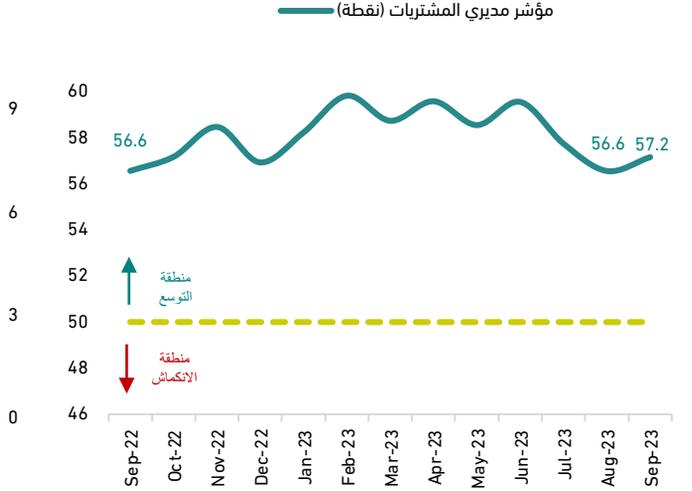
وارتفع مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز بنسبة 26.5% على أساس سنوي، ولكن نظراً لتدني وزن هذا النشاط لم يكن له تأثير كبير على المؤشر العام، ويتأثر هذا النشاط بالموسم إذ يرتفع المؤشر بشكل ملحوظ في أشهر الصيف من كل عام تزامناً مع تنامي استهلاك الكهرباء، وارتفع كذلك على أساس شهري بواقع 1.0%.

مؤشر مديري المشتريات

الشكل (14): أداء مؤشر مديري المشتريات بنهاية الربع الثالث 2023م



المصدر: S&P Global، الهيئة العامة للإحصاء 2023م



المصدر: S&P Global

ارتفع مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي ليسجل 57.2 نقطة بنهاية الربع الثالث 2023م -سبتمبر- ليصبح أعلى من متوسطه على المدى الطويل والبالغ 56.9 نقطة، يشير ذلك إلى استمرار التحسن في القطاع الخاص غير النفطي، حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع لمدة ثلاث سنوات متتالية، ويتزامن ذلك مع التوسع في النشاط التجاري وزيادة الأعمال الجديدة في شهر سبتمبر بدرجة أكبر مقارنة بالشهر السابق، وللازال مؤشر مديري المشتريات محافظاً على مستواه -المتوسط الربعي- في منطقة التوسع على الرغم من أنه شهد تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع الربع الثاني 2023م.

وأيضاً شهد نهاية الربع الثالث 2023م -سبتمبر- عودة مؤشر الإنتاج إلى التسارع بعد تراجعته في الشهر السابق إلى أضعف مستوياته منذ أكثر من عام ونصف، ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد الأعمال الجديدة إلى أعلى مستوياتها منذ شهر يونيو في ظل تحسن ظروف السوق وزيادة طلبات العملاء، كما ارتفعت المبيعات بدعم من انخفاض أسعار السلع النهائية، بسبب تقديم الشركات تخفيضات موسمية لعملائها في شهر سبتمبر بمناسبة احتفالات العيد الوطني، ولكن ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج في ظل زيادة أسعار المواد الخام والأجور قد يشكل ضغطاً على هوامش أرباح الشركات.

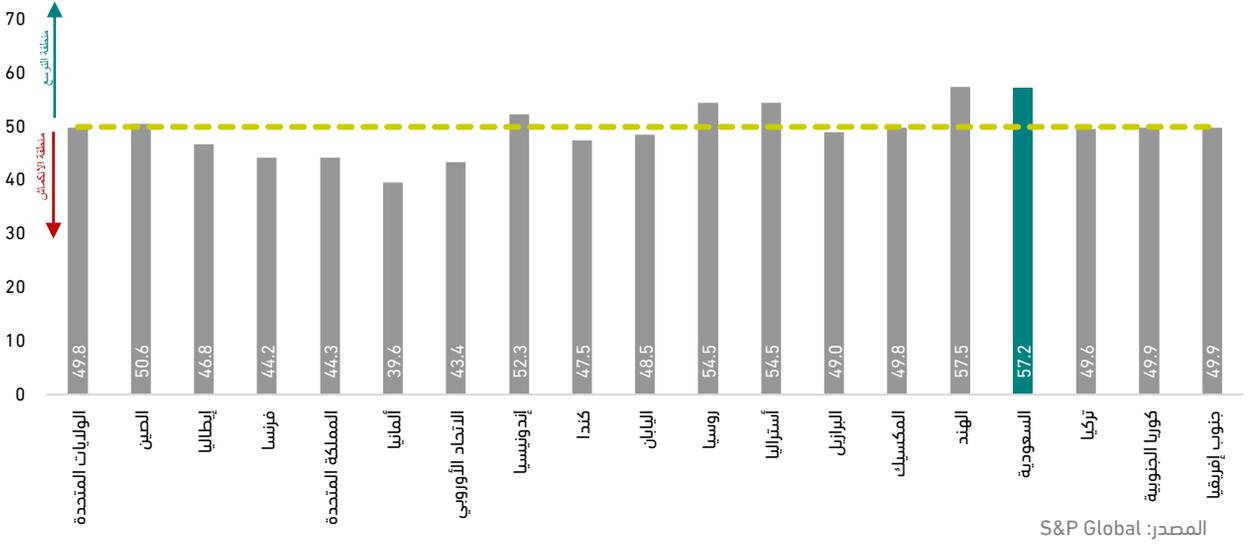
وفي الوقت نفسه، استمر نمو مؤشري شراء مستلزمات الإنتاج والتوظيف بمعدلات عالية، مع تحسن ملحوظ في أوقات تسليم الموردين. وأخيراً، ارتفعت توقعات الإنتاج بشكل حاد خلال شهر سبتمبر بعد انخفاضها في الشهر السابق ويعود ذلك إلى تحسن توقعات الشركات حيال ظروف السوق.

واستمر النمو الإيجابي للأنشطة غير النفطية في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 3.6% على أساس سنوي، وإن كان أقل تسارعاً من الربع السابق بالتوازي مع حركة مؤشر مديري المشتريات، وهذا الأداء الإيجابي للمؤشر يؤكد فاعلية العوامل التي أثرت إيجاباً مثل تنويع الاستثمارات وزيادة التركيز على التنمية المستدامة.

ويعتزم نمو الأنشطة غير النفطية مع الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد ومصادر دخله عبر التركيز بشكل أكبر على القطاع الخاص غير النفطي، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي.

الشكل (16): مؤشر مديري المشتريات لدول مجموعة العشرين في سبتمبر 2023م

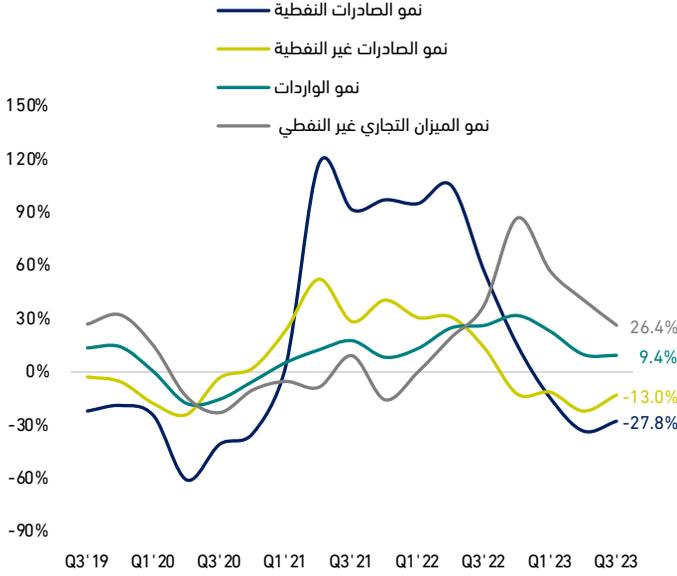
(نقطة)



احتلت المملكة المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين كأعلى أداء لمؤشر مديري المشتريات في شهر سبتمبر 2023م، مدعومًا بالأداء الإيجابي للقطاع الخاص غير النفطي، والطلب المحلي القوي، واستمرار مستويات الإنتاج في التوسع، حيث يعكس هذا الأداء قوة ومتانة اقتصاد المملكة رغم حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الأسواق العالمية. ومن الملاحظ أن الهند احتلت المركز الأول من بين دول مجموعة العشرين، أما أغلب دول مجموعة العشرين كان أدائها خلال الشهر أقل من نقطة الحياد (50 نقطة) نتيجة لضعف الطلب العالمي، وارتفاع تكاليف التمويل وفائض المخزون في بعض القطاعات، وتأثير سياسة التشديد النقدي بالرغم من تخفيفها في الآونة الأخيرة.

الشكل (18): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري

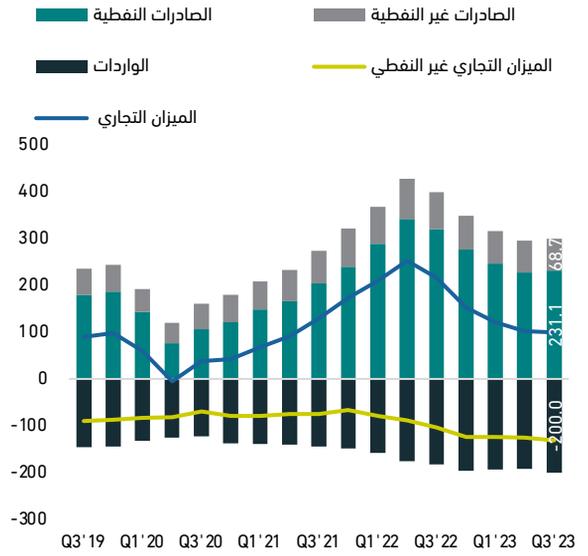
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (17): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

تراجع فائض الميزان التجاري بنسبة 53.8% في الربع الثالث من عام 2023م، ليلغ 99.9 مليار ريال، مقابل 216.2 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. يعود هذا التراجع إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 24.9% لتبلغ 299.8 مليار ريال، وارتفاع الواردات بنسبة 9.4%، لتبلغ 200.0 مليار ريال.

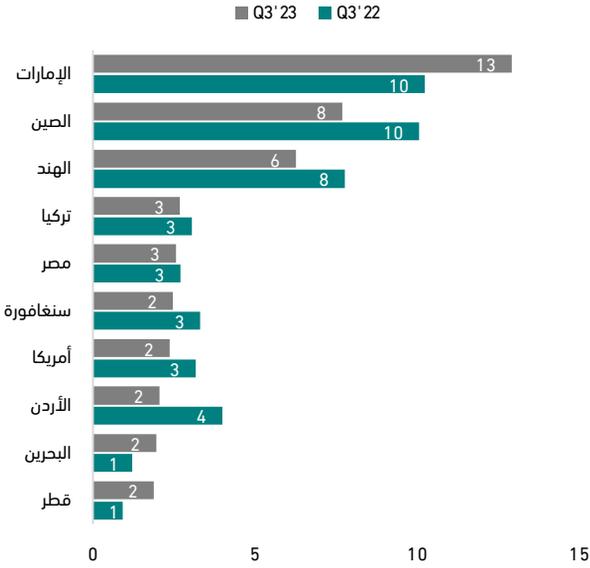
كما ارتفع العجز في الميزان التجاري غير النفطي بنسبة 26.4% ليصل إلى 131.3 مليار ريال، مقارنة بالعجز البالغ 103.9 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة 13.0% إلى 68.7 مليار ريال. كما بلغت حصة إعادة التصدير من إجمالي الصادرات غير النفطية 22.1%، وذلك بقيمة بلغت 15.2 مليار ريال.

تراجعت الصادرات النفطية السعودية بنسبة 27.8% خلال الربع الثالث من عام 2023م، لتصل قيمتها إلى 231.1 مليار ريال، وهو ما يمثل 77.1% من إجمالي الصادرات. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 12.6%.

الصادرات غير النفطية

الشكل (20): الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين

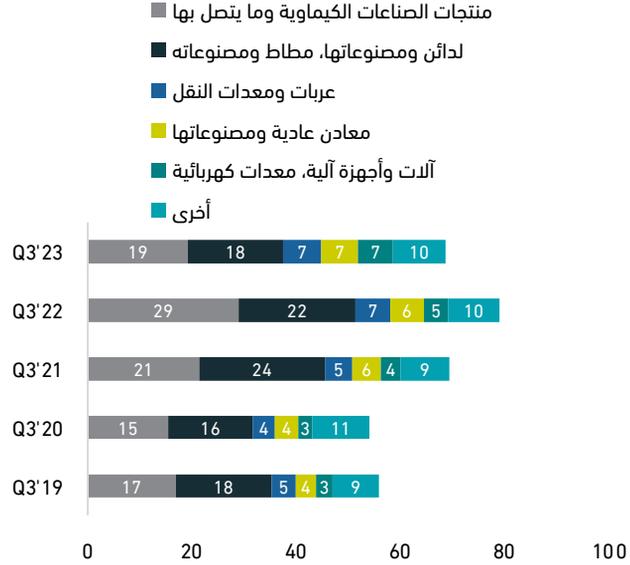
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (19): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



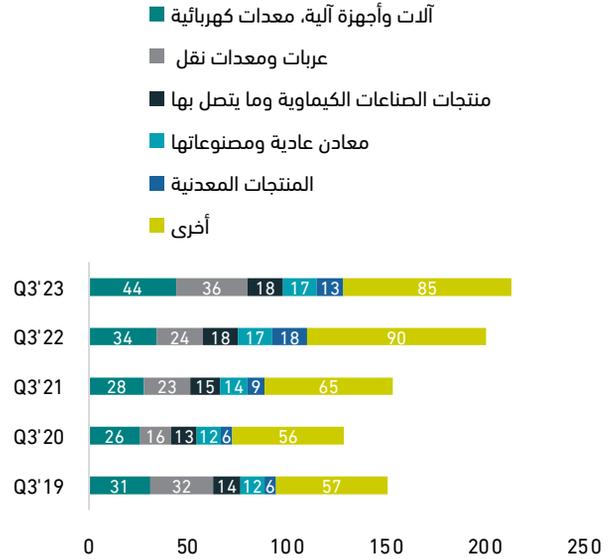
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

كانت "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" أكبر صادرات المملكة غير النفطية في الربع الثالث من عام 2023م، حيث بلغت قيمتها 19.2 مليار ريال، وتمثل نسبتها 27.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية. حيث تراجعت على أساس سنوي بنسبة 33.7%، كذلك تراجعت صادرات "اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" بنسبة 18.5% لتبلغ قيمتها حوالي 18.2 مليار ريال وبنسبة 26.6% من الإجمالي، ويعود انخفاض تصدير البتروكيماويات إلى ارتفاع إنتاج البتروكيماويات في الصين، حيث انخفض تصدير الصناعات الكيماوية واللدائن للصين بنسبة 30.7% و 19.0% تزامناً مع ذلك. بينما ارتفعت صادرات "عربات ومعدات النقل" بنسبة 10.2% لتبلغ قيمتها 7 مليار ريال.

استحوذت الإمارات على المركز الأول من إجمالي الصادرات غير النفطية السعودية في الربع الثالث من عام 2023م، حيث بلغت ما قيمته 12.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 26.2% مقارنة بالعام السابق، حيث شكلت 18.8% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وكانت أعلى المنتجات المصدرة "آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية". بينما احتلت الصين ثاني أكبر مستورد للصادرات غير النفطية بقيمة 7.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 23.6% عن العام السابق، وكانت أعلى المنتجات المصدرة "البتروكيماويات". ثم جاءت الهند في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 6.3 مليار ريال، وانخفضت بنسبة 19.4% عن العام السابق، وكانت أيضاً "البتروكيماويات" أعلى المنتجات المصدرة للهند.

الشكل (21): الواردات حسب أهم الأقسام

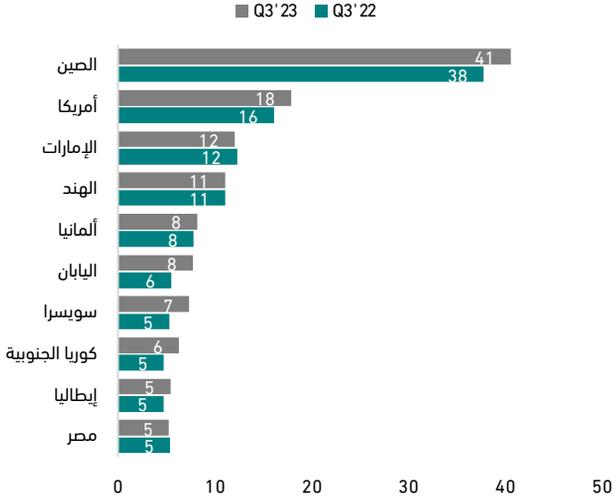
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (22): الواردات حسب أهم الشركاء التجاريين

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

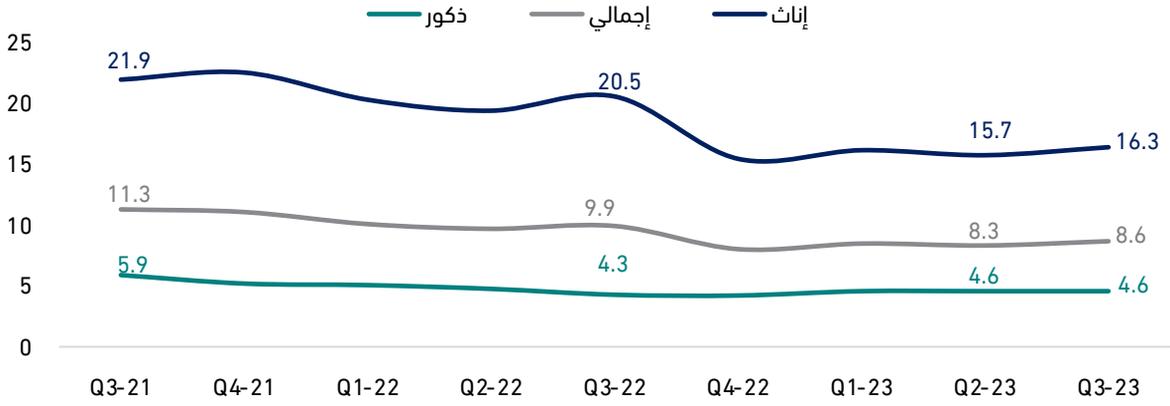
ارتفعت الواردات إلى المملكة العربية السعودية في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 9.4% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتبلغ ما قيمته 200 مليار ريال. نتيجة ارتفاع أهم منتجات الواردات، وهي "الآلات والأجهزة الآلية الكهربائية" و"عربات ومعدات النقل"، اللتان تمثلان ما نسبته 22% و18.1% على التوالي من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته 29.1% و53.9% على التوالي مقارنة بالربع الثالث من عام 2022م. يأتي في المركز الثالث "المنتجات الغذائية" والتي تحتل 6.7% من إجمالي الواردات، وقد انخفضت بنسبة 24.3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2022م.

الصين تحافظ على مكانتها الأولى كأكبر مورد للمملكة، بقيمة 40.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، وبنمو سنوي قدره 7.4%، وكانت "آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية" أكبر المنتجات المستوردة. واحتلت أمريكا المرتبة الثانية في قائمة أكبر الدول المصدرة إلى المملكة العربية السعودية، بقيمة واردات بلغت 17.9 مليار ريال، بنمو سنوي قدره 10.8%، وكانت "آلات وأجهزة آلية، معدات كهربائية" أكبر المنتجات المستوردة من أمريكا. ثم الإمارات بنمو سنوي بلغ 2.1% لتبلغ 12.1 مليار ريال، وكانت أكبر المنتجات المستوردة "الأحجار الكريمة".

معدل البطالة بين السعوديين

الشكل (23): معدل البطالة بين السعوديين

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

على الرغم من الارتفاع الطفيف في معدل البطالة بين السعوديين ما بين الربع الثاني والثالث من عام 2023م والذي بلغ 0.3 نقطة مئوية ليصل المعدل إلى نسبة 8.6% بنهاية الربع الثالث، إلا أن نسبة البطالة بين السعوديين تظل أقل مما كانت عليه في الربع المماثل من عام 2022م والتي بلغت فيه 9.9%، وذلك بسبب تكثيف الحكومة لجهودها في توفير فرص عمل للمواطنين، وتنامي توظيف السعوديين في القطاع الخاص، إضافة إلى دعم وحماية المنشآت وتعزير قدرتها على التوسع والنمو المستمر خاصة لقطاعات التجزئة والسياحة والترفيه.

ويُعزى هذا الانخفاض السنوي الملحوظ في معدل البطالة أيضًا إلى تراجع معدل البطالة لدى الإناث، والذي انخفض من 20.5% في الربع الثالث من عام 2022م ليصل إلى 16.3% في الربع الثالث من عام 2023م. وكان ذلك نتيجة إصلاحات سياسات سوق العمل التي من شأنها تمكين المرأة وخلق فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة مثل القطاعات الأمنية وبعض القطاعات الخدمية فضلًا عن القطاعات الأخرى.

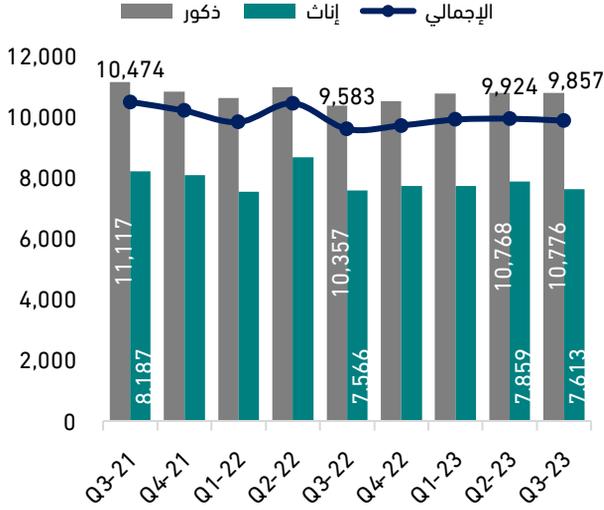
ويلاحظ أن فئة الشباب هي الأعلى نسبيًا في معدلات البطالة مقارنة ببقية الفئات العمرية، حيث تشير البيانات إلى أن أعلى معدل بطالة للسكان السعوديين من حيث الفئة العمرية في الربع الثالث من عام 2023م كان للإناث في الفئة العمرية (15-24) بمعدل 25.3%، وكذلك للذكور بمعدل 13.6%.

وبالنظر لمعدل البطالة في المناطق الإدارية، فقد كان أعلى معدل بطالة للسعوديين الذكور في منطقة جازان بنحو 8.8%، وللإناث السعوديات في منطقة الباحة بمعدل 24.8%، في حين كانت أدنى معدلات البطالة للذكور في منطقة تبوك بمعدل 3.4% والإناث في منطقة نجران بمعدل 11.7%.

معدل المشاركة الاقتصادية ومتوسط الأجر الشهري

الشكل (25): متوسط الأجر الشهري

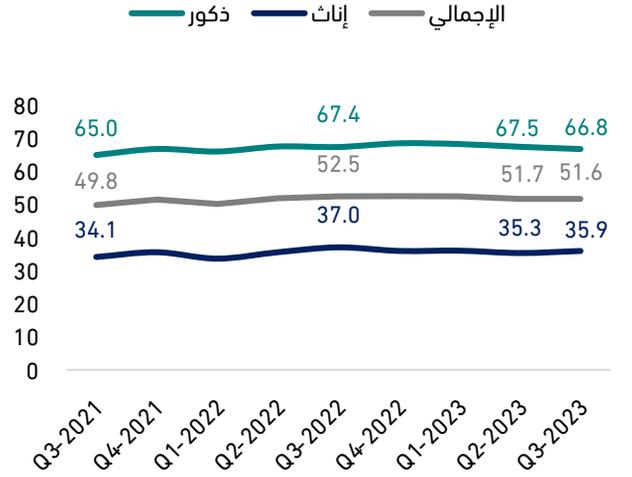
(ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

الشكل (24): معدل المشاركة الاقتصادية

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

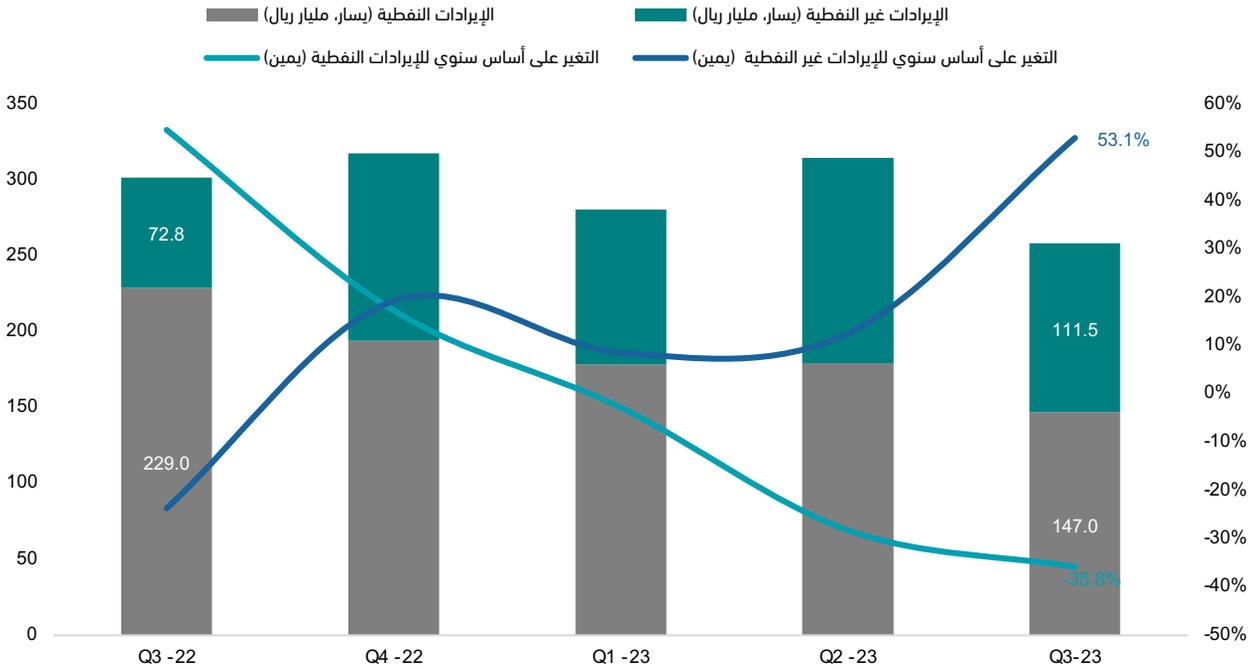
انخفض المعدل الكلي للمشاركة الاقتصادية بنسبة بلغت 0.9% على أساس سنوي ليصل إلى 51.6% في الربع الثالث من عام 2023م، وانخفض بشكل طفيف بنسبة 0.1% على أساس ربعي، ويُعزى ذلك لتراجع معدل المشاركة للذكور بنسبة 0.7% ليصل إلى 66.8%، على الرغم من ارتفاع معدل مشاركة الإناث بمعدل 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 35.9%.

ونلاحظ أنه خلال السنوات الأربع الماضية، شهد معدل المشاركة الاقتصادية بين الإناث تحسناً كبيراً، حيث ارتفع من 23.2% في الربع الثالث من عام 2019م ليصل إلى 35.9% في الربع الثالث من عام 2023م. وكان للتحسن العام في سياسات وبيئة العمل كتوسيع خدمات رعاية الأطفال وأيضاً تطوير قطاعات السياحة والترفيه وخلق فرص عمل جديدة وتحفيز المزيد من الإناث للمشاركة في سوق العمل، الأثر الكبير في تحسن معدل المشاركة الاقتصادية للإناث.

وعلى مستوى الأجور، فقد انخفض متوسط الأجر الشهري للسعوديين في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 0.7% بالمقارنة مع الربع السابق، متأثراً بانخفاض متوسط الأجور للإناث بنسبة 3.1%، مع ارتفاع طفيف في متوسط الأجور للذكور بنسبة 0.1%. وبالمقارنة بالربع المماثل له من عام 2022م، فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري للسعوديين في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 2.9%.

ويُلاحظ أن متوسط الأجر الشهري للذكور السعوديين أكبر من نظيره للإناث السعوديات، حيث بلغ 10,776 ريال للذكور و7,613 ريال للإناث بفارق 3,162 ريال وهو أعلى من الفارق الذي بلغ 2,909 ريال في الربع السابق.

الشكل (26): الإيرادات النفطية وغير النفطية



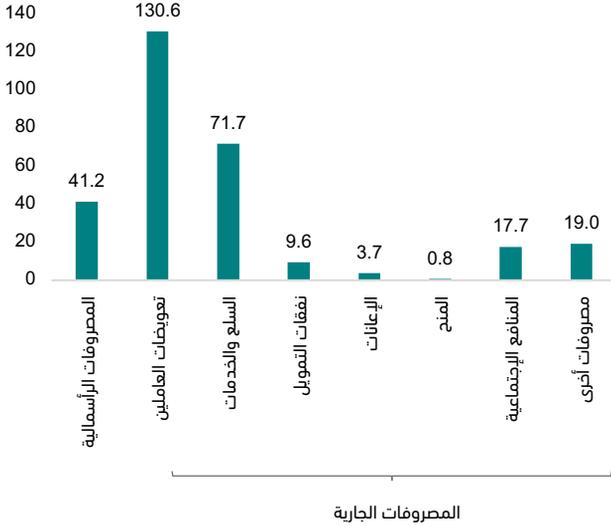
المصدر: وزارة المالية 2023م

شهدت الإيرادات العامة للدولة انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة بلغت 14.4% لتسجل 258.5 مليار ريال في الربع الثالث لعام 2023م، حيث سجّلت الإيرادات النفطية انخفاضاً بنسبة 35.8% لتصل إلى 147.0 مليار ريال، وذلك نتيجة تذبذب أسعار النفط وتخفيض الإنتاج الطوعي بناءً على اتفاقية أوبك+ بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا من قبل المملكة من شهر مايو 2023م حتى نهاية العام الجاري 2023م.

بينما سجّلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 53.1% على أساس سنوي، حيث بلغت 111.5 مليار ريال، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع في إيرادات الضرائب على السلع والخدمات والإيرادات الأخرى.

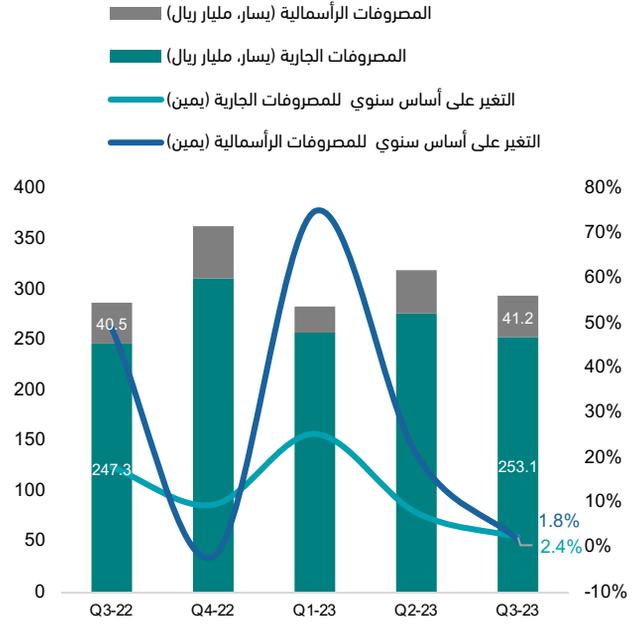
الشكل (28): توزيع المصرفات حسب الفئة الربع الثالث من عام 2023م

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م

الشكل (27): المصرفات الجارية والرأسمالية



المصدر: وزارة المالية 2023م

ارتفعت المصرفات العامة للدولة في الربع الثالث من عام 2023م بنسبة 2.3% على أساس سنوي، نتيجة إلى استمرار المالية العامة في توجيهها لتبني سياسات مالية توسعية في الإنفاق على المشاريع التنموية الكبرى والبنى التحتية والبرامج والاستراتيجيات المعززة للتنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، حيث بلغت 294.3 مليار ريال. وارتفعت المصرفات الجارية بنسبة 2.4% على أساس سنوي، لتصل إلى 253.1 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، نتيجة زيادة الإنفاق على الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمقيمين، مع دعم برامج الحماية الاجتماعية واستمرار مشروعات التنمية لتعزيز الأثر الاقتصادي.

كما ارتفعت المصرفات الرأسمالية بنسبة 1.8% على أساس سنوي، حيث بلغت 41.2 مليار ريال، حيث يعتبر أمر إيجابي ويأتي في نطاق دعم برامج رؤية 2030، ويعتبر الإنفاق الرأسمالي من المحركات الأساسية والمؤثرة في النمو الاقتصادي وتنفيذ المشروعات وتحقيقها عوائد أفضل للأنشطة الاقتصادية باختلاف أنواعها.

مثلت تعويضات العاملين النصيب الأكبر من المصرفات الحكومية الفعلية بنسبة 44.4%، حيث بلغت نحو 130.6 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، بارتفاع نسبته 3.0% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية في نسبة الصرف من إجمالي المصرفات، حيث مثل نسبة 24.4% ليبلغ 71.7 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، بارتفاع قدره 34.1% مقارنة بالربع الثالث من عام 2022م.

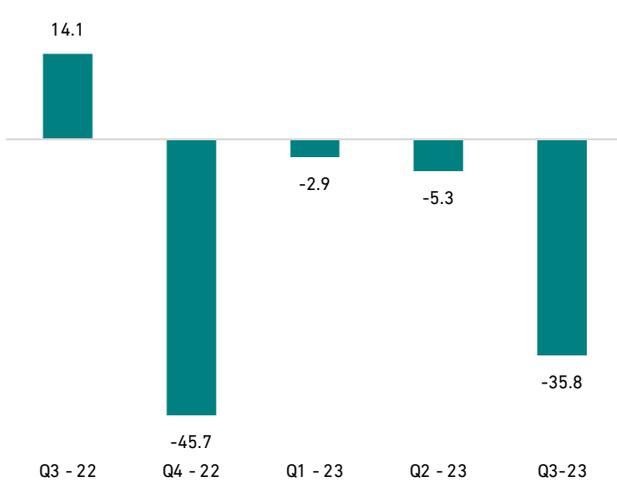
الدين العام والميزانية العامة

الشكل (29): الدين العام والودائع الحكومية

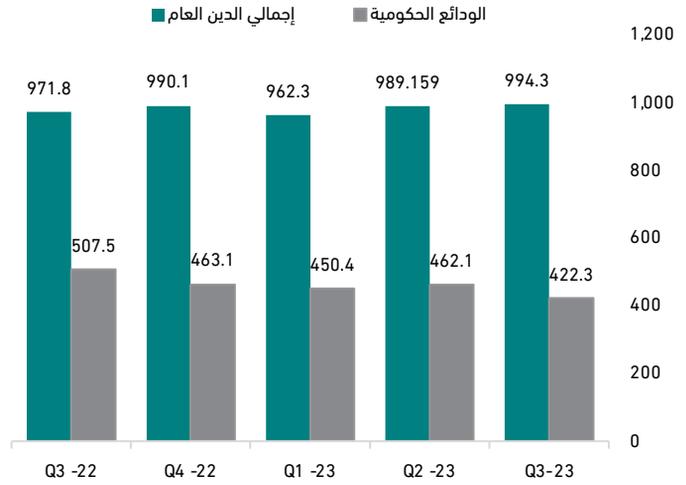
(مليار ريال)

الشكل (30): الميزانية العامة

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2023م



المصدر: وزارة المالية 2023م

بلغ إجمالي الدين العام 994.3 مليار ريال حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م مقابل 971.8 مليار ريال حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م، وبارتفاع قدره 2.3%، تزامن ذلك مع تراجع في الودائع الحكومية على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2023م بنحو 16.8% لتبلغ حوالي 422.3 مليار ريال مقابل 507.5 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام السابق.

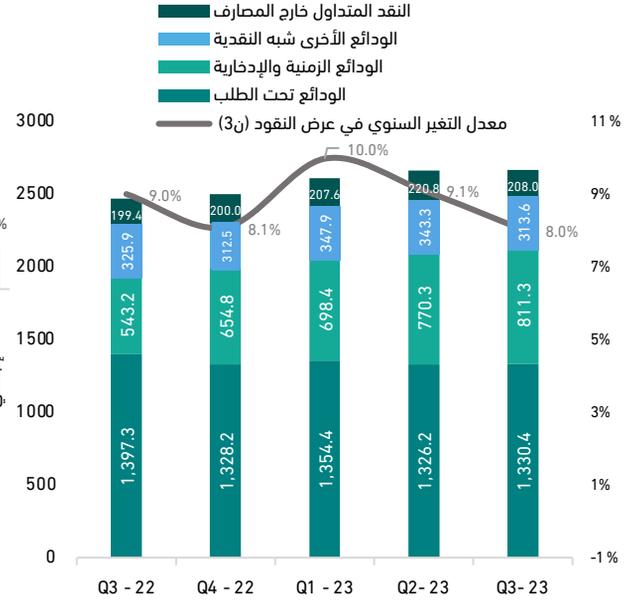
ويُعزى الارتفاع في إجمالي الدين العام إلى سعي الحكومة لتمويل العجز من خلال الإصدارات أو الاقتراض، وتلعب إصدارات الدين دورًا أساسيًا لتغطية عجز الميزانية والاحتياجات المالية دون الحاجة إلى استنزاف الاحتياطات أو خفض الإنفاق على الاستثمارات، مما يساعد على ضمان استدامتها وخاصة مع نجاح خطط إدارة الدين خلال السنوات السابقة بشكل متميز، سواءً من ناحية حجم الإصدارات أو التسعير أو آجال الاستحقاق الممتدة.

وقد بلغ إجمالي كل من الدين الداخلي والدين الخارجي 628.6 مليار ريال و365.6 مليار ريال على التوالي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م، وبارتفاع قدره 3.0% في الدين الداخلي، وبمقدار 1.1% للدين الخارجي. وبلغت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي 33.3%.

وسجّلت الميزانية العامة للدولة عجزًا ماليًا قدره 35.8 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع إجمالي المصروفات الحكومية للدولة بنسبة 2.3% خلال الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي حيث ارتفع الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستراتيجية المستهدفة خاصة مشاريع البنية التحتية ومشاريع رؤية المملكة 2030، مدعومًا بارتفاع المصروفات الجارية بنسبة 2.4% على أساس سنوي نتيجة لتضخم الأسعار واستمرار رفع أسعار الفائدة. ولا يشكل هذا العجز قلقًا في ظل قوة ومثانة الاقتصاد السعودي والسياسات المالية المعززة للاستدامة المالية، وتحقيق المشروعات الجارية حاليًا والتي ستساهم في تعزيز العوائد المالية في المستقبل.

الشكل (31): تطورات عرض النقود

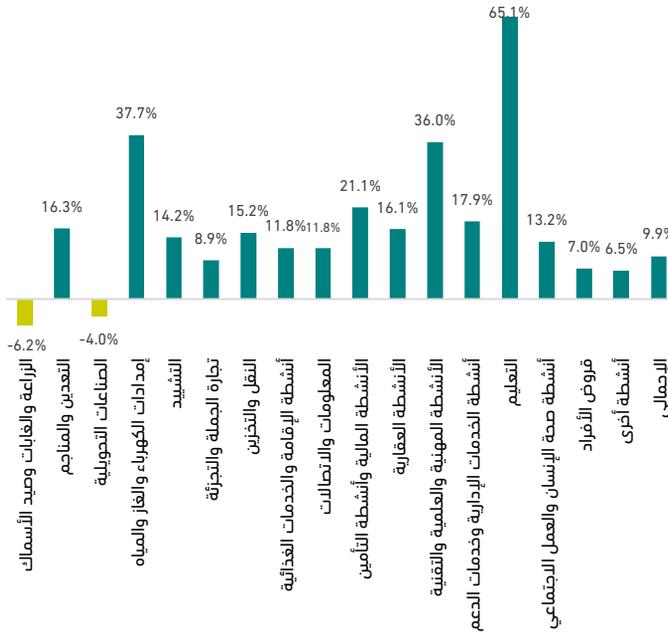
(نسبة مئوية، مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

الشكل (32): معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي الربع الثالث 2023م

(نسبة مئوية)



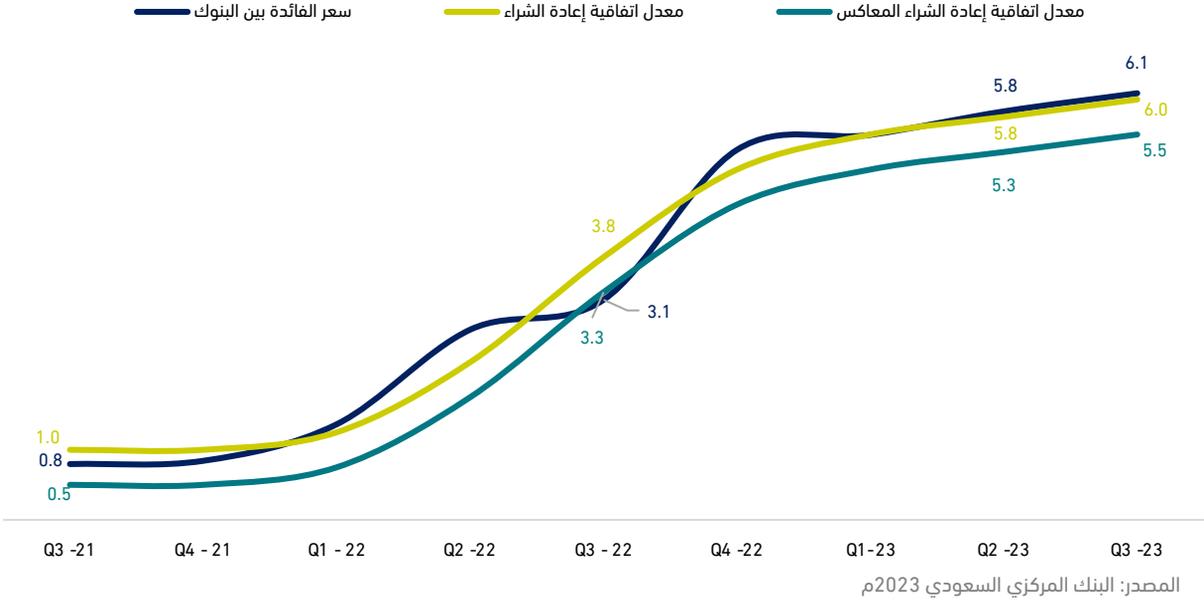
المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

بلغ إجمالي عرض النقود (ن3) ما يعادل 2,663 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2023م، حيث ارتفع بنسبة 8.0% على أساس سنوي. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 50.0% والتي تمثل النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والاداعارية ما نسبته 30.5%، والودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 11.8%، وخارج البنوك ما نسبته 7.8%. وقد ارتفع عرض النقود (ن3) مدعومًا بنمو النقد المتداول خارج المصارف والودائع الزمنية والاداعارية على أساس سنوي بنسبة 4.3% و49.4% على التوالي وبانخفاض الودائع تحت الطلب والودائع الأخرى شبه النقدية التي انخفضت على أساس سنوي بنسبة 4.8% و3.8% على التوالي.

سجل إجمالي الائتمان المصرفي نمو سنوي بنسبة 9.9% حيث بلغ نحو 2,544 مليار ريال مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة الزراعة والغابات وصيد الأسماك وأنشطة الصناعات التحويلية، حيث سجلت أنشطة التعليم أعلى معدل نمو بنسبة 65.1% ويليه أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه بمعدل نمو سنوي بلغ 37.7%، في حين انخفضت كلاً من أنشطة الزراعة والغابات وصيد الأسماك وأنشطة الصناعات التحويلية بنحو 6.2% و4.0% على التوالي، كما حققت قروض الأفراد نموًا بنسبة 7% على أساس سنوي، وتمثل قروض الأفراد 49% من إجمالي الائتمان المصرفي.

الشكل (33): أسعار العمليات الرئيسية

(نسبة مئوية)



رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة في الربع الثالث من عام 2023م بواقع 25 نقطة أساس، بالتزامن مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

ارتفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 6.0%، ورفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 5.5% خلال الربع الثالث من عام 2023م مشيرًا إلى أن ذلك يأتي اتساقًا مع أهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وفي ضوء التطورات العالمية.

كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 6.1% خلال الربع الثالث من العام 2023م، وقد صعد السايبور "ثلاثة أشهر" منذ بداية العام حتى الربع الثالث من عام 2023م بأكثر من 80 نقطة. والجدير ذكره أن الفارق بين متوسط سعر الفائدة بين المصارف على الودائع بالريال (السايبور) وسعر الفائدة بين البنوك بالدولار (الليبور) لفترة ثلاثة أشهر بلغ نحو 72 نقطة أساس لصالح الريال في الربع الثالث من عام 2023م، في حين بلغ في الربع الثالث من العام السابق نحو 14 نقطة أساس.

والجدير بالذكر بأن السايبور يحدد العرض والطلب على المال بين المصارف السعودية بالريال السعودي، حيث يتم تحديده بشكل يومي بناءً على عوامل السوق وفقاً لآلية محددة ومعتمدة من قبل البنك المركزي السعودي، ويستخدم كمرجع أساسي لقياس تكلفة التمويل وتسعير التمويل للعملاء بالريال السعودي. والليبور هو سعر الإقراض الأساس بين المصارف العالمية بالدولار. ويعكس ارتفاع السايبور عن الليبور مستوى مخاطر سيولة وأثمان أقل لدى النظام المصرفي السعودي والريال ككل مقارنة بالدولار. ولذلك فإن ارتفاع مؤشر الإقراض بالريال عن نظيره الدولار يقلل الفجوة التي قد تشجع على تحويل الودائع المحلية من الريال إلى الدولار.

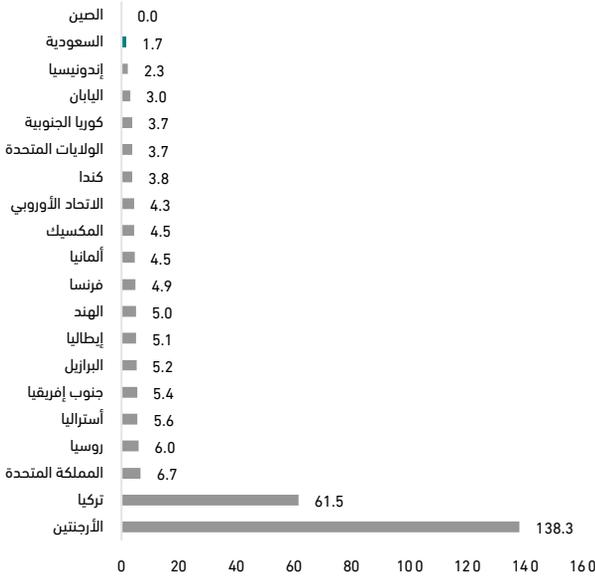
الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة

الشكل (35): معدل التضخم في دول مجموعة العشرين لشهر سبتمبر 2023م

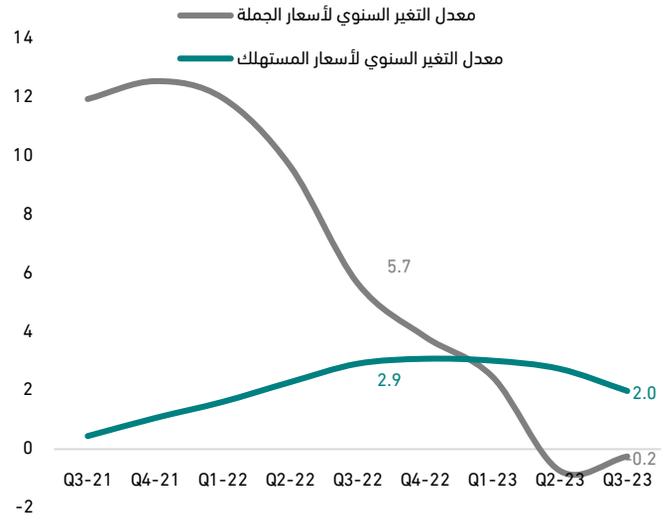
(نسبة مئوية)

الشكل (34): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة

(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الثالث من عام 2023م 109.7 نقطة، حيث ارتفع بنسبة 2.0% على أساس سنوي، و0.3% على أساس ربعي، مدفوعًا بارتفاع مجموعة "السكن وتوابعه"، و"الأغذية والمشروبات" و "النقل". ومن الملاحظ أن الآثار التضخمية النسبية لم تكن شديدة في المملكة مقارنة ببقية دول العالم، نتيجة للتحسن المستمر للظروف الاقتصادية في المملكة وخلق بيئة تنافسية للقطاع الخاص غير النفطي.

وبلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 149.4 نقطة خلال الربع الثالث من عام 2023م، حيث تراجع بنسبة 0.2% على أساس سنوي، وارتفع بنسبة 0.1% على أساس ربعي. ويُعزى التراجع في المؤشر على أساس سنوي إلى الانخفاض في مجموعة "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات"، "سلع أخرى قابلة للنقل"، و"المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات".

كما شهدت المملكة ارتفاعًا طفيفًا منذ بداية الربع الثالث من عام 2023م في مؤشر أسعار الجملة، والذي يقاس متوسط أسعار السلع المباعة بالجملة من قبل الشركات. ويرجع هذا الارتفاع في المؤشر إلى مجموعة من العوامل أهمها تقلبات أسعار العملات.

والجدير بالذكر تعد معدلات التضخم في المملكة منخفضة نسبيًا مقارنة بباقي دول مجموعة العشرين والذي يعود بالأصل إلى متانة الاقتصاد السعودي، والأثر الإيجابي للإجراءات والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها المملكة منذ وقت مبكر لمواجهة موجة الارتفاع العالمي في معدلات التضخم، حيث سجلت المملكة بنهاية الربع الثالث -سبتمبر 2023م- ثاني أقل معدل تضخم بين مجموعة العشرين بعد الصين نتيجةً لاتباع السياسات النقدية الرشيدة.

مؤشر أسعار سلة المستهلك والجملة

جدول (2): إحصائيات مؤشر أسعار المستهلك والجملة الربع الثالث 2023م

نسبة التغير في الربع الثالث 2023م		الأرقام القياسية			فئات الإنفاق الرئيسية
Q2 م2023	Q3 م2022	Q3 م2023	Q2 م2023	Q3 م2022	
مؤشر أسعار المستهلك الربع الثالث 2023م (100=2018)					
0.30	1.98	109.70	109.37	107.57	الرقم القياسي العام
0.77	0.49	123.71	122.76	123.11	الأغذية والمشروبات
0.08	0.08	114.99	114.90	114.91	التبغ
-1.73	-3.89	98.66	100.40	102.65	الملابس والأحذية
1.50	8.58	97.97	96.52	90.23	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى
-0.97	-2.85	106.80	107.85	109.93	تأثيث وتجهيزات المنزل
-0.07	0.13	103.83	103.90	103.70	الصحة
0.35	0.43	119.22	118.81	118.71	النقل
-0.70	-1.17	109.95	110.72	111.26	الاتصالات
0.18	1.09	108.86	108.66	107.69	الترفيه والثقافة
-0.25	1.78	102.47	102.73	100.68	التعليم
0.83	2.72	123.57	122.56	120.29	المطاعم والفنادق
-1.03	-0.87	107.54	108.66	108.49	السلع والخدمات الشخصية المتنوعة
مؤشر أسعار الجملة الربع الثالث 2023م (100=2014)					
0.09	-0.25	149.43	149.29	149.80	الرقم القياسي العام
-0.24	-2.23	139.47	139.80	142.65	منتجات الزراعة وصيد الأسماك
0.31	-0.36	116.64	116.29	117.07	الخامات والمعادن
1.26	2.60	135.94	134.25	132.49	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات
0.20	-0.20	175.22	174.87	175.58	سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
-0.45	-1.05	136.06	136.68	137.49	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

شهدت فئات الإنفاق الرئيسية للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعًا خلال الربع الثالث من عام 2023م، وكان التأثير الأكبر من قسم "السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى" نظرًا لأهميته النسبية التي تشكل 25.5% من مكونات المؤشر، كما بلغت نسبة ارتفاعه 8.6% على أساس سنوي و1.5% على أساس ربعي.

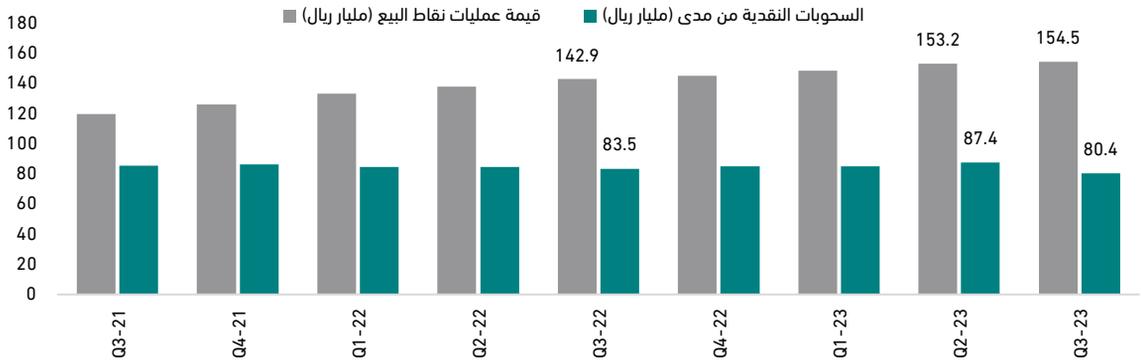
ويُعزى استمرار نمو الأسعار إلى الارتفاع في أسعار السكن، نتيجة لارتفاع أسعار الإيجارات خاصة في مدينتي جدة والرياض، وذلك لكثرة الطلب بسبب عمليات إعادة التخطيط والتطوير على المساكن بسبب إزالة الأحياء العشوائية وتطويرها ولزيادة أعداد الوافدين خلال الفترة.

وقد ساهمت بعض الفئات الأخرى في ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجّل قسم "المطاعم والفنادق"، "التعليم"، "الترفيه والثقافة"، "الأغذية والمشروبات"، "النقل"، ارتفاعًا بـ 2.7%، 1.8%، 1.1%، 0.5%، و0.4% على التوالي. في حين انخفض كلاً من قسم "الملابس والأحذية" وقسم "تأثيث وتجهيزات المنزل" بنسبة 3.9% و2.9%، على التوالي.

تراجعت أرقام مؤشر أسعار الجملة في الربع الثالث من عام 2023م، حيث انخفضت أسعار قسم "منتجات الزراعة وصيد الأسماك"، "المنتجات المعدنية والآلات والمعدات"، "منتجات الخامات والمعادن"، و"منتجات السلع الأخرى القابلة للنقل"، بنسبة 2.2%، 1.1%، 0.4%، و0.2%، على التوالي على أساس سنوي. في حين ارتفعت أسعار قسم "المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات" بنسبة 2.6% على أساس سنوي.

نقاط البيع والسحوبات النقدية من أجهزة الصراف الآلي

الشكل (36): نقاط البيع والسحوبات النقدية



المصدر: البنك المركزي السعودي 2023م

تساعد قيمة عمليات نقاط البيع والسحوبات النقدية على توقع الاتجاه المحتمل للاقتصاد من جانب الاستهلاك، وتتيح متابعتها إلى إلقاء نظرة داخلية على التطورات في القوة الشرائية للقطاع الخاص، ونشاط قطاع التجزئة، ورصد الطلب على النقود وكذلك اتجاهات الإنفاق في الاقتصاد المحلي.

وارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتي تتم من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 8% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي، إذ بلغت قيمتها ما يقارب 155 مليار ريال مقارنة بقرابة 143 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م.

ويُعزى الارتفاع في قيمة عمليات نقاط البيع إلى الأداء الإيجابي للطلب المحلي وانتعاش الأنشطة خصوصًا مع عودة المدارس بعد الإجازة الصيفية في منتصف الربع الثالث 2023م والذي يعود معها الطلب القوي، إضافةً لتزامن اليوم الوطني في نهاية الربع الثالث 2023م في شهر سبتمبر ودوره في تحفيز الطلب على نقاط البيع في ظل التخفيضات الكبيرة في الأسعار النهائية للمنتجات والخدمات.

ولعب تطور وانتشار تطبيقات الدفع في أجهزة الجوال دورًا في تسهيل عملية الدفع الإلكتروني، ولجهود البنك المركزي السعودي تأثير على التعامل بنقاط البيع وتحفيز التعامل بها من قبل المستهلكين على نطاق واسع.

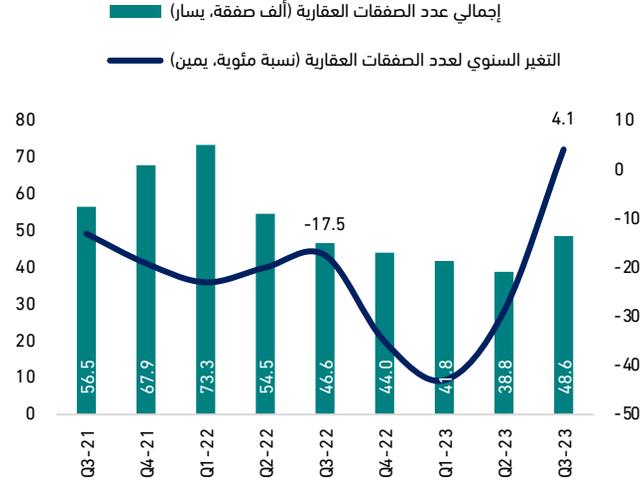
وسجّلت السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي انخفاضًا بنسبة 3.7% في الربع الثالث من عام 2023م على أساس سنوي إذ بلغت حوالي 80 مليار ريال مقابل حوالي 84 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022م، وعلى المدى البعيد استمر تناقص الحاجة للسحوبات النقدية إذ انخفضت قيمة السحوبات النقدية عن طريق أجهزة الصرف الآلي بنسبة 29.2% منذ الربع الأول من عام 2018م. هذا التراجع في السحوبات النقدية يعكس طبيعة التعامل النقدي من قبل المستهلكين والتوجه إلى التحول الرقمي بما فيه المدفوعات الإلكترونية.

الشكل (38): التمويل العقاري السكني الجديد للأفراد المقدم من المصارف التجارية



المصدر: وزارة العدل 2023م

الشكل (37): التغير السنوي لإجمالي عدد الصفقات العقارية



المصدر: وزارة العدل 2023م

خلال الربع الثالث من عام 2023م، عاودت الصفقات العقارية المنفذة في المملكة للارتفاع بعد موجة التراجعات السابقة لها لتسجل ارتفاعاً نسبته 4.1% على أساس سنوي، ويلاحظ ارتفاعها على أساس ربعي بنسبة 25%، وذلك نتيجة لارتفاع عدد الصفقات السكنية المنفذة بنسبة 6%، ويعزى ذلك لارتفاع صفقات الشقق السكنية بأنواعها بنسبة 51%، يأتي ذلك مع التسهيلات التمويلية لدعم تملك السكن خاصة للشقق التي شهدت دعم بأقساط ميسرة خلال الربع الثالث 2023م، فيما تراجعت صفقات الأراضي بنسبة 2%، وسجل إجمالي عدد الصفقات 48.6 ألف صفقة ويمثل القطاع السكني 85% من إجمالي الصفقات المنفذة.

أما الصفقات التجارية فقد تراجعت على أساس سنوي بنسبة 9%، ولكن بأقل حدة عن الأرباع الثلاث الماضية ويلاحظ ارتفاعها على أساس ربعي بنسبة 12%.

فيما سجل حجم التمويل العقاري السكني المقدم للأفراد من المصارف التجارية حوالي 18.4 مليار ريال بانخفاض قدره 40% مقارنة بنفس الفترة من عام 2022م، وتبعاً لذلك تراجع عدد العقود التمويلية السكنية للأفراد بنسبة 39% على أساس سنوي ليسجل حوالي 23.8 ألف عقد، إلا أنه عند المقارنة مع الربع السابق من العام الحالي يلاحظ ارتفاعه على أساس ربعي بمقدار 8% لترتفع العقود السكنية بـ 7%، ويعكس حجم التمويل بالمقارنة مع عدد العقود المبرمة التضخم في العقارات السكنية إذ كان هذا الحجم من التمويل مقارباً للربع الثالث من عام 2019م وبعده عقود يقارب 30 ألف عقد.

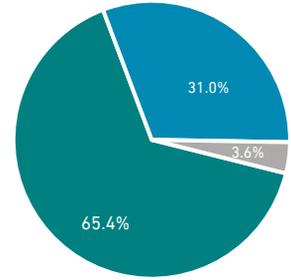
الجدير بالذكر استمر ارتفاع إجمالي الفروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية وشركات التمويل بنسبة نمو بلغت 15.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023م، ولكن بوتيرة أقل منذ وصلت ذروتها في الربع الرابع من عام 2020م، ويأتي هذا التراجع بعد النمو المتسارع لأسعار الفائدة (تكلفة الإقراض) إذ كان لهذا العامل بالإضافة للعوامل الأخرى كارتفاع أسعار العقارات أثراً في تراجع جزء من الطلب العقاري السكني في الفترة الراهنة. ويجدر الإشارة إلى بدء العودة للتوازن في سوق التمويل السكني بعد التسارع في منح التسهيلات.

الرقم القياسي لأسعار العقارات

الشكل (39): الأهمية النسبية لكل قطاع حسب تكوين المؤشر

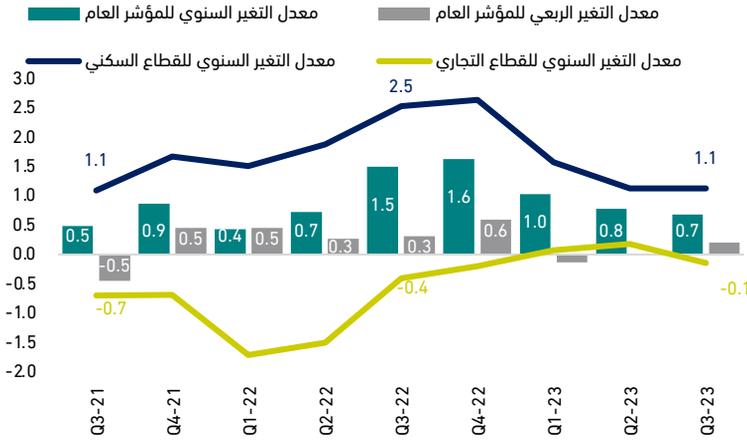
(نسبة مئوية)

زراعي ■ تجاري ■ سكني



الشكل (40): معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار العقارات

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2023م

سجل مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات للربع الثالث من عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 0.7% على أساس سنوي، ولكن كان هذا النمو السنوي في الأسعار أقل من مستوياته السابقة، ويعزى الارتفاع في المؤشر إلى ارتفاع أسعار القطاع السكني بنسبة 1.1% على أساس سنوي نظرًا لأهميته النسبية في المؤشر العام وانخفاض طفيف للأسعار في القطاع التجاري بنسبة 0.1% مع تراجع الأسعار في القطاع الزراعي بنسبة 0.3%، فيما ارتفع المؤشر العام لأسعار العقارات على أساس ربعي بعد استقراره في الربع السابق ليرتفع بواقع 0.2%.

وجاء الارتفاع السنوي لأسعار العقارات السكنية نتيجة استمرار الارتفاع السنوي لأسعار الأراضي إذ ارتفعت بنسبة 1.2% وكذلك ارتفاع أسعار الشقق بنسبة 0.1% والتي ارتفعت للربع الخامس على التوالي، فيما واصلت أسعار كل من العمائر والفلل السكنية في تسجيل تراجعات سنوية للربع الرابع على التوالي إذ انخفضت أسعار كل منهما بنسبة 1.0% و4.0% على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار القطاع السكني على أساس سنوي إلا أنه أقل تسارعًا في الربعين السابقين من العام الحالي بعدما وصل ذروته في الربع الرابع من عام 2022م.

وعاودت أسعار العقارات في القطاع التجاري في التراجع قليلًا بعد تعافيتها لربعين متتاليين -منذ بداية العام الحالي- نتيجة لارتفاع أسعار الأراضي التجارية بنسبة 0.2%، وفي المجمل ساهم نمو الطلب المتتالي على العقارات في الفترات الماضية في زيادة الأسعار للعقارات بأنواعها بدعم من التسارع السابق في القروض العقارية، غير أن ارتفاع فوائد القروض العقارية قد حد من هذا الطلب المرتفع، فيما ساهم استمرار تنفيذ مشاريع المملكة التنموية الضخمة في المحافظة على مستوى الطلب.

وبالنسبة للرقم القياسي لأسعار العقارات على مستوى المناطق خلال الربع الثالث من عام 2023م، يُلاحظ أن منطقة تبوك الأعلى ارتفاعًا في المؤشر للربع الثاني على التوالي بارتفاع قدره 5.9% على أساس سنوي وبفارق كبير عن المناطق الأخرى بعدما كانت منطقة الرياض هي الأعلى في الربعين الرابع 2022م والأول 2023م، ثم منطقة الباحة بارتفاع بلغ 1.96% على أساس سنوي، بينما كانت منطقة جازان الأكثر تراجعًا على أساس سنوي عند 4.2% وذلك للربع الثاني على التوالي، ثم منطقة حائل عند 2.9%.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات، ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

